قضية الانتحال في المخطوط العربي

" شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأَشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة، والرَّوْضَة البَهِيَّة لأبي عذْبَة نموذجًا"

إعداد الدكتور:

أحمد البدوي سالم محمد سالم

مدرس العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

ملخص البحث

هذا البحث دراسة لقضية الانتحال في المخطوط العربي، وفيه موازنة بين كتابين عظيمي الشأن في موضوع المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية، الكتاب الأول: شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأَشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة، للشيخ محمد بن أبي الطيب الشيرازي الشافعي، وهو شرحٌ لنونية الشيخِ تاجِ الدينِ السُّبْكِيّ، وقد ألفه الشيخ الشيرازي بعد قدومه دمشق سنة (٧٥٧هـ)، ولقائه بصاحب النونية، فأطلعه عليه وأثنى عليه التاج السبكي في طبقات الشافعية، إلا أنَّ هذا الشرحَ لم ينلْ حظَّه من الشهرة بين الكتب الكلاميَّة.

والكتاب الثاني: الرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والماتريدية لحسن بن عبد المحسن الشهير بأبي عذْبةَ، الذي شرع في تصنيفه عندما قدم مكة المكرمة سنة (١١٧٢هـ)، وقد انتحل أبو عذبة كتابَهُ من شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، فرتب مسائله كترتيب صاحبه، ونقل نصوصه حرفيًّا، وشاءت إرادةُ الله أن يشتهرَ كتابُ أبي عَذْبَة، فطارت نسخُهُ في مشارق الأرض ومغاربها، وصار عمدةً في بابه، إلا أن الأحقَّ بهذه الشهرة كتابُ شرح الشيرازي على منظومة السُّبْكِيّ؛ مما دفعني للكتابة في هذا الموضوع: "قضية الانتحال في المخطوط العربي، شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأَشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة، والرَّوْضَة البَهِيَّة لأبي عذْبةَ نموذجًا".

الكلمات المفتاحية: الانتحال، المخطوط العربي، شرح الشيرازي، منظومة السبكي، الروضة البهية، المسائل الخلافية، الأشاعرة، الماتريدية، أبو عذبة.

***

Abstract

This paper attempts to examine the issue of plagiarism in the Arabic manuscript where a comparison is held between two prestigious books on the controversial issues between Ashari and Maturidi schools of thought. The first book is titled: *Sharḥ al-Shirazī 'ala Manzomat Al-Subki fi bayan al-ikhtilaf bayn Ashā'irah wa-al-Māturīdīyah* by Sheikh Muhammad b. Abi Al-Tayyib Al-Shirazī al-Shafi'ī. This book explains the *Nuniyya* of Taj al-Din al-Subkī. After coming to Damascus in 757 A.H., Shirazī wrote this book and presented it to al-Subkī to have a look. Al-Taj al-Subkī hailed this book in Tabaqat Al-Shafi'iyyah, however, unfortunately, this book did not seem to be famous enough among other theological books.

The second book is titled: *al-Rawḍah al-bahīyah fīmā bayna al-Ashā'irah wa-al-Māturīdīyah* by Ḥasan ibn ʻAbd al-Muḥsin, known as Abū ʻUdhbah. When Abū ʻUdhbah came to Mecca in 1172 A.H., he began

writing this book. In fact, Abū ʻUdhbah plagiarized his book from the one by Shirazī, following the same order of its themes and literally rendered the same texts. Surprisingly, the book by Abū ʻUdhbah became very renowned book, with its copies widely distributed in the East and the West to become one of the most basic books in its topic. However, the book by Shirazī is more fame-worthy. For this reason, I choose to write on the topic of "Plagiarism in the Arabic manuscript: Sharḥ al-Shirazī 'ala Manzomat Al-Subki fi bayan al-ikhtilaf bayn Ashā'irah wa-al-Māturīdīyah and al-Rawḍah al-bahīyah by Abū ʻUdhbah as a Model Example."

Key words: Plagiarism, Arabic Manuscript, Sharḥ al-Shirazī, Manzomat Al-Subki, al-Rawḍah al-bahīyah, Controversial Issues, Ashā'irah, Māturīdīyah, Abū ʻUdhbah.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا رسولِ الله، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأتباعِهِ، ومن سار على هدْيِهِ إلى يومِ الدينِ، وبعد:

فمن فضلِ الله – تعالى– على الأمة الإسلامية أن سخر لها رجالًا قاموا بنشرِ العقيدةِ الصحيحةِ، وصانُوها من تشويش أهل البدع والأهواء، ودافعوا عن الإسلامِ وردُّوا حُججَ الخصومِ وشبهاتهم، ومن هؤلاءِ الأئمةِ الأعلامِ الإمامُ أبو الحسنِ الأشْعَرِيّ، والإمام أبو منصورٍ المَاتُرِيدِيّ اللذان مثَّل ظهورُهُما نقطةَ تحوُّلٍ مهمةً في تاريخِ الفكر الإسلامي، حيث إنَّهُما انتهجا طريقًا وسطًا بين أهل العقل والنقل، فاعتمدا في إثباتِ القضايا الكلاميَّةِ أولًا على اتباعِ النصِّ وتقديمِهِ في الاستدلالِ، وإقامةِ الحُجَّةِ، ثم التثنيةِ بإعمالِ العقلِ وجعلِه مؤيِّدًا وناصرًا بعد ذلك في المقامِ الثاني، وصار لكلِّ واحدٍ منهما مدرسةٌ تُعرَفُ باسمِهِ هما الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة.

والحقيقةُ أنَّه رغمَ اتحادِ المدرستَيْن في المنهجِ واتفاقِهما في جميعِ الأصول، إلَّا أنه كانت بينهما مسائلُ خلافيَّةٌ، وهي مسائلُ فرعيَّةٌ جزئيةٌ لا يترتب عليها تفسيقٌ ولا تبديعٌ؛ فضلًا عن التكفير، والناظرُ في هذه المسائلِ الخلافيَّة يجدُ أنَّها لا تخرجُ عن دائرةِ الخلافِ في اللفظِ أو المعنى، فقدِ استند كلُّ واحدٍ منهما إلى أدلَّةٍ، وأدلى فيها بدلوِهِ، ورأيُهما في النهايةِ يُعبِّرُ عن رأيِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وينطقُ بلسانِ الحقِّ.

وقدِ اشتغلَ عددٌ من العلماءِ في بحثِ المسائلِ الخلافيَّة بين الأشاعرةِ والمَاتُرِيدِيّةِ، فصنَّفوا في ذلك التصانيفَ؛ بغيةَ حصرِ هذه المسائل، وتحريرِ محلِّ النزاع، ودراسة أدلَّة كلٍّ، بغيةَ التوفيقِ بين الإمامَيْنِ العظيمَيْن أبي حنيفةَ والأشْعَرِيّ، وشاءت إرادةُ اللهِ – تعالى– أن يحفظَ لنا هذا التراثَ، وكان من أوائلِ الذين درسُوا هذا الموضوعَ الشيخُ تاجُ الدين السُّبْكِيّ، فذكر أنَّه تفحَّص كتبَ الحنفية، "فوجدتُّ جميعَ المسائلِ التي بيننا وبين الحنفية خلافٌ فيها ثلاثَ عشرةَ مسألةً، منها معنويٌّ ستٌّ مسائل، والباقي لفظيٌّ، وتلك الستُّ المعنويةُ لا تقتضي مخالفتَهم لنا، ولا مخالفتَنا لهم فيها تكفيرًا ولا تبديعًا".

وقرَّر الشيخُ تاجُ الدين السُّبْكِيّ أنَّ هذه المسائلَ ما هي إلا مثل مسائل كثيرة اختلفت فيها الأشاعرة فيما بينهم، ومع هذا فكلهم عن حمى الإمام أَبِي الْحَسَن الأشْعَرِيّ يناضلون، وبسيفه يقاتلون، أفتراهم يُبدِّعُ بعضُهُم بعضًا؟!!

ثم إنَّ هذه المسائلَ لم يثبتْ جميعُها عن الشيخِ الأشْعَرِيّ، ولا عن الإمامِ أَبِي حنيفة –رضي اللَّه عنهما–، ولكنَّ الكلامَ على تقديرِ صحَّةِ النقلِ عنهما، ثم قام الشيخُ تاجُ الدين السُّبْكِيّ بنظم قصيدةٍ سمَّاها "بالنونيَّة"، جمع فيها هذه المسائل.

فقال في مطلعِ التقديمِ لها: "ولي قصيدةٌ نونيَّةٌ، جمعت فيها هذه المسائل، وضممت إليها مسائل، اختلفت الأشاعرةُ فيها، مع تصويبِ بعضِهم بعضًا فِي أصلِ العقيدة، ودعواهم أنَّهم أجمعين على السنة، وقد ولع كثيرٌ من

الناس بحفظ هذه القصيدة، لا سيما الحنفيَّة، وشرحها من أصحابي الشيخُ الإمامُ العلامة نورُ الدينِ بن أَبِي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، وهو رجلٌ مقيمٌ فِي بلادِ كيلان، ورد علينا دمشق فِي سنة سبع وخمسين وسبع مائة، وأقام يلازم حلقتي نحو عام ونصف عام، ولم أر فيمن جاء من العجم فِي هذا الزمان أفضلَ منه ولا أدينَ"[1].

فكان هذا نصًّا صريحا وتوثيقًا لا ريب فيه أنَّ الشيخَ محمدَ بنَ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ أتمَّ شرحَ النونية في حياة صاحبِها الشيخِ تاجِ الدينِ السُّبْكِيّ، وأطلعه عليها، كما نصَّ على ذلك في شرحِه، إلا أنَّ هذا الشرحَ لم ينلْ حظَّه من الشهرة بين الكتب الكلاميَّة خصوصًا في باب دراسةِ المسائل الخلافيَّة بين قُطبيِ الأمة الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة.

ثم جاء الشيخُ الحسنُ بنُ عبد المحسن الشهير بأبي عَذْبَة فانتحل كتاب شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، ورتب مسائله كترتيب صاحبه، وشاءت إرادة الله أن يشتهر كتابُ أبي عَذْبَة الذي سمَّاه بالرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، فطارت نسخه في مشارق الأرض ومغاربها، وصار عمدة في بابه؛ مما دفعني للكتابة في هذا الموضوع: "قضية الانتحال في المخطوط العربي، شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف

---

(١) طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكِيّ، (ت ٧٧١ هـ)، طبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دون تاريخ، (٣/ ٣٧٨، ٣٧٩).

بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة، والرَّوْضَة البَهِيَّة لأبي عذْبةَ نموذجًا"، وقد توقفتُ كثيرًا قبل اختيار مسمى الانتحال، وأنعمتُ النظرَ في نصوصِ الكتابَيْن أثناء تحقيقي لشرحِ الشِّيرَازِيّ، وتساءلتُ هل من الممكن أن يأتي كتابُ الرَّوْضَة البَهِيَّة مرتبًا مثل كتاب شرح الشِّيرَازِيّ، وموافقًا لأدلته وشواهده من باب توارد الأفكار؟، أو هل يعد من قبيل التأثير والتأثر؟، أو هل يُعدُّ مختصرًا لشرح الشِّيرَازِيّ؟، ولماذا لم ينص أبو عَذْبَة على ذلك؟، ولماذا لم يشتهر بأنه من المختصرات؟، ولماذا أغفل أبو عَذْبَة في الروضة ذكر الشَّارِح الشيخ ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، فلم يتحدث عنه تصريحًا إلا في مواضع قليلة، وأحيانًا بأسلوب التورية، مثل: شارح النونية، والشِّيرَازِيّ؟ وهل يوجد ثمة فرق بين الكتابين؟

كل هذه الأسئلة وضعتها أمامي وتوقفت معها، ليتضح أن أبا عَذْبَة قد انتحل كتابه من شرح الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ على نونية السُّبْكِيّ، فالمقدمة والتبويب، والأدلة، والنقول هي هي، فظهر في جلاء أن الشهرة التي حققها كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة كان أولى بها شرح الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ.

ولا يعني إثباتُ الانتحال في هذا البحث الطعنَ في تراثنا العربي البتة، إذ هو روح الأمة، ومصدر قوتها وعزها، وإننا عن حياضه نزود، لكنها الأمانة العلمية التي تقتضي إحقاق الحق وإثباته بالحجة والدليل، وردَّ أي شهرة حققها أبو عذبة في كتابه الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، إلى العلاَّمة الشيخ محمد بن أبي الطيب الشيرازي –رحمه الله–

صاحب شرح الشيرازي على منظومة السبكي في بيان الاختلاف بين الأشعرية والماتريدية.

وقدْ رتَّبتُ البحثَ في مقدمةٍ وتمهيدٍ، وستةِ مباحثَ وخاتمةٍ.

أما **المقدمة** فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، ومشكلة البحث، وأسئلته، وخطة البحث.

وأما **التمهيد** فقد اشتمل على تعريف الانتحال وأسبابه.

المبحث الأول: ترجمة صاحبي الكتابين الشيخ نور الدين محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، والشيخ حسن بن عبد المحسن الشهير بأبي عَذْبَة.

المبحث الثاني: أهمية الكتابين، وزمن تأليفهما.

المبحث الثالث: تحقيق عنوان الكتابين وصحة نسبتهما إلى صاحبيهما

المبحث الرابع: موازنة بين منهج الشِّيرَازِيّ في شرح نونية السُّبْكِيّ وأبي عَذْبَة في الرَّوْضَة البَهِيَّة.

المبحث الخامس: موازنة بين مصادر الشيخ الشيرازيّ في شرح نونية السُّبْكِيّ وأبي عَذْبَة في الرَّوْضَة البَهِيَّة.

المبحث السادس: نماذج من الانتحال.

الخاتمة وتشتمل على: أهم النتائج والتوصيات.

هذا والله – تعالى– أعلى وأعلم وأعز وأجل وأحكم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

***

تمهيدٌ

أولًا: تعريف الانتحال

الانتحال في اللغة: الانتحال افتعال، وهو مأخوذ من مادة (نحل)، فهي فيه أصلية، ومعناه الادعاء، ويكون في الشعر وفي غيره، يقال انتحل فلانٌ شعرَ فلانٍ أو قولَ فلانٍ إذا ادَّعى أنه قائله وهو لم يقلْهُ، فيكون الانتحالُ بفعل المنتحِل، وقد يأتي الانتحالُ بفعل الغير، ويكون بإضافة قولٍ لغير قائله، ويقال انتحل فلان كذا أي: إنه ألزمه نفسَهُ وجعله كالملك له – من غير ملك حقيقي–، ومنه النِّحْلة وهي الهبة والعطية يعطاها الإنسان ويمنحها لنفسه، والانتحال يعني النسبة بالباطل.

وقد ورد في لسان العرب: "والنحلة: الدعوى، وانتحل فلانٌ شعر فلان أو قول فلان إذا ادعاه أنه قائله، وتنحله: ادعاه وهو لغيره...، ونحله القول ينحله نحلًا: نسبه إليه، ونحلته القول أنحله نحلا، بالفتح: إذا أضفت إليه قولًا قاله غيره وادعيته عليه، وفلان ينتحل مذهب كذا وقبيلة كذا إذا انتسب إليه. ويقال: نحل الشاعر قصيدةً إذا نُسبتْ إليه وهي من قيل غيره"(١).

ويوجدُ فرقٌ جوهريٌّ بين الانتحال والنحل، فالتاء في الانتحال تجعل العملية ذاتيةً، وذلك لأنَّ الفعلَ (انتحل) ووزنه الصرفي (افتعل) يدل على من طاوعته نفسُهُ على أن يَنسِبَ لنفسِه ما لغيرِه، ويُستنتج منه أن عمليةَ الانتحالِ عمليةٌ فرديةٌ، يتطابق فيها الناحلُ والمنحولُ له فيصيران واحدًا،

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة نحل، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

ويختلف الانتحال عن النَّحْل في هذا المعنى؛ لأن الأخير -النحل- يتطلب طرفين وليس طرفًا واحدًا، ويتضح من هذا أن النحل والانتحال يتفقان في الموضوع، وهو نسبة الشيء لغير صاحبه، ويختلفان في الفاعل، فالفاعل في الانتحال هو المستفيد نفسُهُ دون غيرِهِ، أمَّا في النَّحْل فهناك فاعلٌ وهناك مستفيدٌ، وهما شخصان وليس شخصًا واحدًا، كما في حالة الانتحال.

والانتحالُ ضربٌ من السرقة، وهو أن يأخذ الشاعر قصيدة أو أبياتًا لشاعر آخر وينتحلها لنفسه(١).

وقد فرَّق القدماءُ بين الانتحال والادِّعاء، قال ابنُ رشيقٍ: "وإن ادعاه جملة فهو انتحال، ولا يقال منتحل إلا لمن ادَّعى شعرًا لغيره وهو يقول الشعر، وأما إن كان لا يقول الشعر فهو مُدَّعٍ غيرُ منتحِلٍ"(٢).

وذكر الجاحظُ أن للانتحال أسبابًا، منها:

الأول: التأكد من قيمة القصيدة أو القطعة النثرية قبل نشرها، قال الجاحظ: "فإن أردتَّ أن تتكلف هذه الصناعة وتنسب إلى هذا الأدب، فقرضت قصيدة وحبرت خطبة أو ألفت رسالة، فإياك أن تدعوك ثقتك بنفسك أو يدعوك عجبك بثمرة عقلك إلى أن تنتحله وتدعيه، ولكن اعرضه على العلماء

(١) معجم مصطلحات النقد العربي القديم، د/ أحمد مطلوب، طبعة لبنان ناشرون، ط الأولى، ٢٠٠١م، صـ(١٠٨، ١٠٩).

(٢) العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م. (٢/ ٢٨٢).

في عرض رسائل أو أشعار أو خطب، فإن رأيت الأسماع تصغي له، والعيون تحدج إليه، ورأيت من يطلبه ويستحسنه فانتحله"[١].

الثاني: حسد المعاصرة، وكان الجاحظ ينتحل بعض كتبه ورسائله غيره، قال: "وربما ألفت الكتاب الذي هو دونه في معانيه وألفاظه، فأترجمه باسم غيري وأحيله على من تقدمني عصره، مثل ابن المقفع والخليل وسلم صاحب بيت الحكمة وخالد بن خالد والعتابي، ومن أشبه هؤلاء من مؤلفي الكتب؛ فيأتيني أولئك القوم بأعيانهم الطاعنون على الكتاب الذي كان أحكم من هذا الكتاب لاستنساخ هذا الكتاب وقراءته علي، ويكتبونه بخطوطهم، ويصيرونه إمامًا يقتدون به، ويتدارسونه بينهم، ويتأدبون به، ويستعملون ألفاظه ومعانيه في كتبهم وخطاباتهم، ويروونه عني لغيرهم من طلاب ذلك الجنس، فنثبت لهم به رياسة، ويأتم بهم قوم فيه، لأنه لم يترجم باسمي ولم ينسب إلى تأليفي"[٢].

ومن أسباب الانتحال –أيضًا– العصبيَّة القبليَّة، وفعل الرواة والنسَّابة عندما ينقلون النصوص والأشعار بلا تدقيق، ويبدو عمل العصبية فيما أضافت القبائلُ إلى نفسِها من شعرٍ بعد أن وجدت شعرها قليلا، وحِرص كثيرٍ

(١) البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة – ٢٠٠٣م، (١/ ٢٠٣).
(٢) مجموع رسائل الجاحظ، تحقيق د/ محمد طه الحاجري، ط١، دار النهضة العربية– بيروت، ١٩٨٣م، (١/ ٣٥١).

من القبائل العربية على أن تضيف لإسلامها ضروبًا من المكانة والمجد، وهذا المجدُ سِجِلُّهُ النقدُ، وديوانُهُ الشعرُ(١).

وترجع أسبابُهُ أيضًا- إلى الاعتداء على مصنفات الغير، لا سيما المؤلفات التي لم تتواتر شهرتها، أو أن أصحابها من المغمورين، وكذا بغية تحصيل المنزلة بين أهل الفن بتكثير المؤلفات، وحب الثناء والحمد بما لم يفعلوا.

ولم تسلم الأعمال الأدبية والمؤلفات العلمية من الانتحال، قال الجاحظ: "وللسلف الطَّيِّب حكمٌ وخطبٌ كثيرةٌ صحيحةٌ ومدخولةٌ، لا يخفى شأنها على نقاد الألفاظ وجهابذة المعاني، متميزة عند الرواة الخلص"(٢).

وقد دخلت لفظة الانتحال كتب البلاغة، وأصبحت تدل على النسخ، قال القزويني: "الأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر، أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه، وإما وحده، فإن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم مردود؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخًا وانتحالا"(٣).

---

(١) ينظر: طبقات الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١هـ، تحقيق الأستاذ/ طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، صـ(١٧).
(٢) البيان والتبيين، الجاحظ، (٤/ ٣١).
(٣)الإيضاح في علوم البلاغة- للخطيب القزويني –دار الجيل- بيروت، د.ت، صـ(٢٢٧).

وسماه أبو هلال العسكري أخذًا، حيث يقول: "وقد أطبق المتقدمون والمتأخرون على تداول المعاني بينهم، فليس على أحد فيه عيب إلا إذا أخذه بلفظه كله، أو أخذه فأفسده وقصَّر فيه عمن تقدمه، وربما أخذ الشاعر القول المشهور ولم يبال، كما فعل النابغة[1] فإنه أخذ قول وهب بن الحارث بن زهرة:

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ∴ تَجْـرِي عَلَـى الْكَـأْسِ مِنْـهُ الصَّـابُ

وقال النابغة:

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ ∴ لا النُّـورُ نُـورٌ ولا الإظْـلامُ إظْـلامُ[2]

وقال الخطيب القزوينيّ: "وإن كان المأخوذ المعنى وحده سُمِّي إلمامًا وسلخًا".

وقد فرَّق العلماء بين الانتحال والاقتباس، فالاقتباس محمودٌ؛ لأنهُ

---

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب بن يربوع بن غيط بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان، ويكنى بأبي أمامة، ولد في قبيلة بني ذبيان، ولم يذكر عام مولده، وهو أحد فحول الشعراء.
ينظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (١١/ ٥)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.، ديوان النابغة الذبياني تحقيق عباس بن عبد الساتر، دار الكتب العلمية، القاهرة، (١/ ٣، ٤)، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

(٢) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري المتوفى سنة ٣٩٥هـ، صـ١٥٤، ضبط نصه د/ مفيد قميحة، طبعة دار الكتب العلمية –بيروت– د. ت.

تضمينُ الكلامِ شيئًا من القرآنِ أو الحديثِ، لا على أنه منه، كقول الحريريّ(١):

" فلم يكُنْ إلا كلَمْحِ البَصَرِ أو هُوَ أقرَبُ، حتى أنْشَدَ فأغْرَب"، فالاقتباس هنا من قول الله –سبحانه–: وَمِنۡ وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ ﴿١٦٤﴾[سورة النحل من الآية:٧٧] (٢).

ولم يقتصر الانتحال على الأدب شعره ونثره فحسب، بل إنه ظاهرة واردة في مختلف العلوم، ومنها علم الكلام، وقد اقتصرتُ في هذا البحث على نموذج واحد لدراسة هذه القضية، فعقدت موازنة بين كتاب الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية لأبي عذبة، وشرح الشيرازي على منظومة السبكي في بيان الاختلاف بين الأشعرية والماتريدية للشيخ محمد بن أبي الطيب الشيرازي.

---

(١) هو العلامة البارع ، ذو البلاغتين أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحريري، صاحب المقامات، ولد بقرية المشان من عمل البصرة، وسمع من أبي تمام محمد بن الحسن بن موسى، وأبي القاسم الفضل القصباني، وتخرج به في الأدب، صاحب المقامات الحريرية، توفي سادس رجب سنة ست عشرة وخمسمائة بالبصرة، وخلف ابنين نجم الدين عبد الله ، وقاضي البصرة ضياء الإسلام عبيد الله ، وعمره سبعون سنة ينظر: سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، ١٩/ ٤٦٠– ٤٦٣ بتصرف، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة– للخطيب القزويني ، صـ(٢٣٤).

المبحث الأول

ترجمة صاحبي الكتابين الشيخ نور الدين محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، والشيخ حسن بن عبد المحسن الشهير بأبي عَذْبَة.

أولًا: ترجمة الشيخ نور الدين محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ.

لم تنلْ ترجمةُ الشَّارِح الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ حظًا وافرًا في كتب التراجم، فلم ترد ترجمته إلا في معرض حديث الشيخ تاج الدين السُّبْكِيّ عن نونيته، وقد انقطعت السبل دون الوقوف على ترجمة تؤازر ترجمة التاج السُّبْكِيّ، ولعل سبب عدم ورود ترجمة وافية للشارح أنه كان من بلاد العجم، لكنه سبب ليس بالقوي، فكثير من أعلام العجم تحدثت عنهم كتب التراجم، ولما بحثت عن صاحب الترجمة في كتب الأعاجم بالفارسية لم أقف له على ترجمة أيضًا، وسأكتفي بما أورده التاج السُّبْكِيّ في طبقات الشَّافِعِيّة حيث يقول: "ولي قصيدةٌ نونيةٌ جمعتُ فيها هذه المسائلَ وضممتُ إليها مسائلَ اختلفت الأشاعرةُ فيها مع تصويب بعضهم بعضًا في أصل العقيدة، ودعواهم أنهم أجمعين على السنة، وقد ولع كثير من الناس بحفظ هذه القصيدة لا سيما الحنفية، وشرحها من أصحابي الشيخ الإمام العلامة نور الدين محمد بن أبى الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، وهو رجل مقيم في بلاد كيلان[1]، ورد

(١) هذه الكاف هي الجيم الفارسية، فكيلان تعريبها جيلان، وهي بالكسر: اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان. معجم البلدان، (٢/ ٢٠١).

علينا دمشق في سنة سبع وخمسين وسبعمائة، وأقام يلازم حلقتي نحو عام ونصف عام، ولم أر فيمن جاء من العجم في هذا الزمان أفضل منه ولا أدين"[1].

فالتاج السُّبْكِيّ يقرر في هذا النص أن الشَّارِح محمد بن أبي الطَّيِّب كان شيخًا إمامًا عالمًا، وقد شرح نونيته في حياته، وأنه من تلاميذه الملازمين لحلقته قرابة عام ونصف في فترة تولي التاج قضاء الشام.

ثم ذكره تاجُ الدين السُّبْكِيّ في موضعٍ آخرَ من طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى؛ في معرض الحديث عن تلاميذ والده تقي الدين السُّبْكِيّ، حيث يقول: "وأما الذين اجتمعوا عند والدي، واشتغلوا عليه، وتمثلوا بين يديه، فهم العلماء الأبرار، والصلحاء الأخيار، بذلوا له الأنفس والأموال، منهم: الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطَّيِّبي[2]، شارح الكشاف والتبيان، وهو كالشمس لا يخفى بكل

---

(١) طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٣٧٩).

(٢) هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطَّيِّبي؛ من علماء الحديث والتفسير والبيان، من أهل توريز، من عراق العجم. كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره، وكان شديد الردّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعًا، من كتبه: التبيان في المعاني والبيان، والخلاصة في معرفة الحديث، وشرح الكشاف سماه "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب"، و شرح مشكاة المصابيح في الحديث، توفي سنة (٧٤٣). ينظر: الدرر الكامنة، (٢/ ١٥٦)، وبغية الوعاة، (١/ ٥٢٢)، وهدية العارفين للبغدادي، (٢٨٥/٥)، شذرات الذهب، (٦/ ١٣٧)، والأعلام، (٢/ ٢٦٥).

مكان، ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد[١]، شارح شرح الحاجبية، والعروض الساوية[٢]، وهو الذي سار بذكره الركبان، ومنهم النوران فرج بْن أَحْمَد الأردبيلي[٣]، ومحمد ابْن أَبِي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، وهما كالتوأمين تراضعا بلبان وأي لبان، ورتعا من أكلأ العلوم في عشبٍ أخصبَ من نعمان"[٤].

---

(١) ذكر ترجمته السيوطي في بغية الوعاة، حيث قال: "سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد، شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة، وشرحه هذا كبير، جعله شرحًا للمتن والشرح الذي عليه للمصنف، وفيه أبحاث حسنة". بغية الوعاة، (١/ ٥٩١)، وكشف الظنون، (١٣٧١).

(٢) ويقال عروض الساوي، وهي قصيدة لامية، وتسمى بالقصيدة الحسناء، في العروض والقوافي، نظمها صدر الدين محمد بن محمد الساوي. مفتاح السعادة، (١/ ٢١١، ٢٢٠)، وكشف الظنون، (١١٣٦).

(٣) هو الشيخ فرج بن محمد بن أبي الفرج الشيخ نور الدين الأردبيلي، قرأ المعقولات بتبريز، وتخرج بالشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي، ثم قدم دمشق، ثم درس بالظاهرية البرانية، ثم درس بالناصرية الجوانية والجاروخية ومات عنهما، وشغل الناس بالعلم، وأفاد الطلبة، من مؤلفاته شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، وشرح من منهاج النووي جزءًا، وكان فاضلا مجموعا على نفسه من أكثر أهل العلم اشتغالا بالعلم، وكان ذا همة في الطلب عالية، توفي الشيخ نور الدين بمدرسته الجاروخية في نهار الاثنين ثالث عشر جمادى الآخرة سنة تسع وأربعين وسبعمائة، ودفن بباب الصغير بدمشق. ينظر في ترجمته: أخبار المدارس، (١/ ٢٣٠)، الدرر الكامنة، (٣/ ٣١٢)، طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (١٠/ ٣٨٠)، طبقات الإسنوي، (١/ ١٧٥، ١٧٦).

(٤) طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (١٠/ ٧٦).

وقد ترجم الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ لنفسه في مقدمة شرحه لنونية الشيخ التاج السُّبْكِيّ؛ فقال: "فإن العبد الخاطئ محمد بن أبي الطَّيِّب المشتهر بنور الشِّيرَازِيّ روح الله روحه، وطيّب فوحه، ونوّر ضريحه، وكثر فتوحه يقول: لما امتطيت غوارب الاغتراب، وتصديت متاعب الاكتساب، انتهى الحط والترحال، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ غوطة دمشق، لازالت محروسة عن الطعن، والمشق، والضرب والرشق، غرَّة ربيع الأول لسنة سبع وخمسين وسبعمائة، فوجدتها كروضة زانتها الأزهار، أو كجنة تجري من تحتها الأنهار، في أقطارها الحور العين والقصور، وفي شأنها بلدة طيبة ورب غفور، فبينما نفضت عني غبار السفر، ورفضت في فتر وعناء القتر والقثر، وانجابت عن الوجوه كآبة اللغوب، وانقابت قابته عن قرب قاب، وانساقت إلى المطالب الأسباب، وتنجزت سوابق أحكام الكتاب، إذ أنا بدوحة السنة السنية، وشعبة السَّرحة الأشْعَرِيّة، جناب الأفاضل، مقصد ومآب وباب الأماثل، منتهى ومنتاب مالك أزمة الأحكام، ممهد قواعد الإسلام، أعدل ولاة الأنام، قاضي قضاة مصر والشام، أسوة المحدثين، وقدوة المجتهدين، تاج الملة والحق والدين؛ أبي نصر عبد الوهاب، السُّبْكِيّ الأنصاري الخزرجي الشَّافِعِيّ"(١)(٢).

---

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٢- ٤٥٤).

(٢) هو الإمام العلَّامة قاضي القضاة شَيخ الإسلام، تاج الدِّين أبو نَصرٍ عَبدُ الوهّابِ بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمّام بن سَوّار بن سُلَيمٍ السُّبكيِّ الخَزْرَجيِّ الأنَصْاري، نَشَأ الشيخ تاج الدين في كَنَف والده تقي الدين الذي رعاه رِعايةً خاصة منذ ==

ومن هذه النصوص يمكن استنباط الآتي:

أن الشَّارِح اسمه: محمد بن أبى الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ.

ولقبه: نور الدين، ونور الشيرازي، وأنه شافعي المذهب، وهو من طبقة الشيخ فرج بْن أَحْمَد الأردبيلي، ومن شيوخه: الشيخ تقي الدين السُّبْكِيّ، وتاج الدين السُّبْكِيّ، وأهم رحلاته: رحلته من بلاد جيلان إلى غوطة دمشق سنة (٧٥٧ هـ)، ومن أهم مؤلفاته: شرحه على منظومة الشيخ تاج الدين السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة.

==نعومة أظفاره، وقد كان لنشأة تاج الدين الأولى أكبر الأثر في صقل شخصيته العلمية وتوجيهها التوجيه العلمي الصحيح، ولا غرابة في ذلك إذ كان والده قِبلة للعلماء وطلاب العلم في ذلك الوقت، ثم تلقى العلم عن الإمام الذهبي، والحافظ المزي، وأبي حيان النحوي، من مؤلفاته، القصيدة النونية في بيان الاختلاف بين الأشعرية والماتريدية في علم التوحيد، والسيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور، وقواعد الدين وعمدة الموحدين، وشرح عقيدة ابن الحاجب، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، وجمع الجوامع، ومنع الموانع عن جمع الجوامع، وهمع الهوامع في منع الموانع، وأجوبة ابن السبكي على أسئلة السيد أحمد الخراساني، وهي الأسئلة التي أجاب عنها التاج السبكي في القسم الثاني من "منع الموانع"، وغيرها الكثير، توفي – رحمه الله تعالى– شهيدًا بالطاعون عن ثلاث وأربعين سنة في سابع ذي الحجة من عام ٧٧١هـ. ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة، (٢/ ٤٢٦)، الوافي بالوفيات، (١٩/ ٣١٥)، الوفيات، (٢/ ٣٦٢)، المنهل الصافي، (٧/ ٣٨٥)، أعيان العصر للصفدي، (٣/ ١٣٢).

ثانياً: ترجمة الشيخ حسن بن عبد المحسن الشهير بأبي عَذْبَة.

هو حسن بن عبد المحسن أبو الصلاح الشهير بأبي عَذْبَة، وهذا الاسم هو الذي ترجم به أبو عَذْبَة لنفسه في فواتح مؤلفاته، ونقلته عنه كتب التراجم.

ففي فاتحة الكتاب الذي نحن بصدده "الرَّوْضَة البَهِيَّة" ذكر أبو عَذْبَة ترجمته قائلًا: "... وبعد، فإن العبد الخاطئ الضعيف حسن بن عبد المحسن أبا عَذْبَة يقول:..."(١).

وورد أيضًا في صفحة عنوان كتابه "بهجة أهل السنة" أنه: تأليف الفقير إلى مولاه الغني حسن بن عبد المحسن أبي عَذْبَة عامله الله – تعالى – بلطفه الخفي..."(٢).

وهذا أيضًا ما ذكره في فاتحة كتابه "المطالع السعيدة على متن الحفيدة": "قال العبد الفقير إلى مولاه الغني الفتاح حسن بن عبد المحسن أبو الصلاح..."(٣).

وقد ورد الاسم في صفحة عنوان كتابه: "نتائج أفكار الثقات فيما للصفات من التعلقات "تأليف العبد الفقير إلى مولاه الغني الفتاح: حسن بن عبد المحسن

---

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٦).

(٢) بهجة أهل السنة، (١/ و).

(٣) المطالع السعيدة، صفحة العنوان، مخطوطات الحرم المكي رقم ٧٦ توحيد.

أبو الصلاح – عفا الله عنه وغفر له ولجميع المسلمين"[١].

وقد اتفقت كتب التراجم أيضًا على أن اسمه حسن بن عبد المحسن أبو الصلاح، وكنيته أبو عَذْبَة[٢].

أما عن مولده ونشأته: فلم تتحدث كتب التراجم والأعلام عن مكان أو تاريخ ولادة الشيخ أبي عَذْبَة – رحمه الله – ولا عن نشأته ورحلاته في طلب العلم، باستثناء ما ذكره أبو عَذْبَة في مقدمة "الرَّوْضَة البَهِيَّة"، حيث قال:"... وبعد فإن العبد الخاطئ الضعيف حسن بن عبد المحسن أبا عَذْبَة يقول: لما امتطيت غوارب الاغتراب، وتصديت متاعب الاكتساب، انتهى الحط والترحال، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ أفضل البقاع وأم القرى مكة المكرمة –شرفها الله تعالى– تاسع رمضان المبارك سنة خمس وعشرين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فوجدتها كروضة زانتها الأزهار، أو كجنة تجري من تحتها الأنهار فيها الحور والقصور..."[٣].

---

(١) نتائج أفكار الثقات لأبي عَذْبَة صفحة العنوان، مخطوط في دار الكتب المصرية، رقم (١٠٠٩٠)، (ميكروفيلم)، رقمه العام (٣٩٤٤٧).

(٢) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٢٤٣/٣)، والأعلام لخير الدين الزركلي، (١٩٨/٢)

(٣) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٨، ٢٥٩).

ولم يذكر أبو عَذْبَة من أين ارتحل إلى مكة، وكم لبث في تلك الرحلة، إلا أن الثابت من خلال النص السابق أنه ورد مكة المكرمة في تاسع رمضان المبارك سنة خمس وعشرين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية، وقد وهم بعض الباحثين في تحديد مكان ولادة ونشأة أبي عَذْبَة فنسبه إلى مكة المكرمة، وأنه ارتحل منها إلى بلد آخر طلباً للرزق والعلم، ثم عاد إليها مرة أخرى في العام المذكور، وهذا خطأ؛ لأن نسبة أبي عَذْبَة إلى مكة وتلقيه العلم بها تحتاج إلى دليل، ولم يقل بهذا أحد من أصحاب التراجم.

وقد ذكر بعض الباحثين أن سبب عدم وجود ترجمة كافية لأبي عَذْبَة يرجع إلى أنه كان من الذين لا يحبون أن يذكر عنهم شيئٌ، خوفًا من الرياء والسمعة[1]، وهذا سبب واهٍ، وشاهد بطلانه أن جلَّ التراجم كانت تكتب بعد

---

(١) والأغرب أن الباحث بعدما انقطعت به السبل في وجود ترجمة شافية لأبي عَذْبَة، وعلل ذلك بأنه كان من الذين لا يحبون أن يذكر عنهم شيءٌ، خوفًا من الرياء والسمعة، ذكر بعدها وصفًا للشيخ ليسد به ثلمة عدم وجود ترجمة له فقال: "إلا إنني رأيته في رؤيا، وكانت تلك الرؤيا في يوم الجمعة الثامن والعشرين من رمضان، وقد كنت أعمل على مخطوطته المطالع السعيدة، وكان -رحمه الله- طويل القامة أبيض ذا لحية قصيرة، وله هيبة كبيرة ووقار، وقد ألقى عليَّ التحية، فأحسست أنه فرح بما أعمل..."، ينظر: علم الكلام عند الإمام أبي عَذْبَة في كتابه المطالع السعيدة على متن الحفيدة، دراسة وتحقيق وتعليق"، للدكتور أحمد عبد الرزاق خلف، والسيدة رانيا إبراهيم محمد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد ==

وفاة المترجم لهم، ولو كان هذا سبب العزوف لما وجدنا ترجمة لأحد ممن عقد الإجماع على زهدهم وورعهم وتقواهم.

شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم أيضًا شيئًا عن شيوخ أبي عَذْبَة وتلاميذه، مما دفع بعض الباحثين إلى إيجاد شيوخ له وتلاميذ حتى يعطوا للشيخ نصيبًا من الشهرة، وما يضير الباحث إذ اجتهد في التنقيب عن الشخصية التي يدرسها، وتقطعت به السبل دون وقوف قطعي على ترجمة لشيوخ الشخصية وتلاميذها، فلجأ الباحثون إلى نسبة شيوخ لأبي عَذْبَة إما عن طريق التعلم من الكتب فنسبوه تلميذًا للإمام الأشْعَرِيّ، والإمام المَاتُرِيدِيّ، وأبي البركات النسفي[1]، والسعد التفتازاني، والإمام السنوسي[2]؛ لأنه نقل عنهم في كتبه، أو عن طريق المعاصرة فوقعوا في خطأ أكبر دون سند علمي صريح فأقحموا الشيخ أبا عَذْبَة عنوةً في حلق الشيوخ المجاورين في البيت الحرام في ذلك التوقيت، فنسبوه تلميذًا للشيخ الحسين بن محمد بن إبراهيم بن محمد الفقيه

==الثالث والثلاثين، ٢٠١٨، صـ(٣٩٧).

(١) هو الإمام عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، المتوفي سنة (٧١٠هـ)، ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي، (١٥٤/٧).

(٢) هو الإمام محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب، السنوسي الحسني، عالم تلمسان في عصره وصالحها، المُتوفَّى سنة (٨٩٥ هـ)، ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي، (١٥٤/٧).

بن أحمد الحضرمي، المُتوفَّى سنة ١٠٨٧هـ[١]، والشيخ محمد بن محمد بن سليمان الفاسي، نزيل الحرمين المُتوفَّى سنة (١٠٩٤هـ)[٢]، والشيخ إبراهيم بن الحسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيري، المُتوفَّى سنة(١٠٩٩هـ)[٣]،

والشيخ يس محمد الخليلي، المُتوفَّى سنة (١٠٨٦هـ)[٤].

ومثلما خلت كتب التراجم عن ذكر شيوخ لأبي عَذْبَة خلت أيضًا من نسبة تلاميذ تلقوا العلم عنه، لكن بعض الباحثين أراد أن يكثر من سواد تلاميذه، وحجتهم في ذلك أن هؤلاء كانوا مجاورين لمكة المكرمة في وقت وجود

---

(١) كان من العلماء الأجلاء المجاورين للحرمين الشريفين، وأقام بمكة إلى أن توفي بها، وكان كثير المطالعة لكتب المتصوفة، ينظر في ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي، (١/ ١٩، ٢٠).

(٢) كان إمامًا فقيهًا ورعًا، جاور الحرمين الشريفين سنين عديدة، من مؤلفاته مختصر تلخيص المفتاح وشرحه، ومختصر التحرير في أصول الحنفية، ينظر في ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي، (٤/ ٣٠٤).

(٣) تولى إفتاء مكة، وكان أحد أكابر الفقهاء الأحناف، له من المؤلفات ما يزيد عن السبعين مؤلفًا، منها: حاشية على الأشباه والنظائر التي سماها عمدة ذوي البصائر، وشرح منظومة بن الشحنة في العقائد، وشرح الموطأ، وغيرها، ينظر في ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي، (١/ ١٩، ٢٠).

(٤) الإمام الفقيه المحدث يس الخليلي، صنف في علوم شتى، فمن مؤلفاته: شرح رياض الصالحين، وشرح على ألفية السيرة لأبي الفضل العراقي، توفي بالمدينة سنة (١٠٨٦هـ)، ينظر في ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي، (٤/ ٣٩٣).

الشيخ، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل، ومن هؤلاء التلاميذ الذين تم نسبة تلقيهم العلم عن أبي عَذْبَة: الشيخ يوسف الخطيب المدني، المُتوفَّى سنة ١١١٨هـ[١]، والشيخ محمد بن طاهر بن الملا إبراهيم الكوراني، المُتوفَّى سنة ١١٩٦ هـ[٢]، والشيخ على الزهري، المُتوفَّى سنة ١٢٠٠ هـ[٣]، والشيخ محمد الإسكداري المتوفَّى سنة ١١٩٩ هـ[٤].

ولا توجد بينة واحدة تثبت تلقي الشيخ أبي عَذْبَة عن الشيوخ المذكورين، أو تلقي التلاميذ المذكورين عنه، ولا تشفع أمام الباحثين حجة

---

(١) هو الشيخ يوسف الخطيب المدني، الحنفي، ولد بالمدينة المنورة، واجتهد في طلب العلم، حتى صار من أهم علمائها، توفي بالمدينة سنة ١١٩٩هـ، ينظر في ترجمته: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، (٤/ ٢٤٨).

(٢) هو الشيخ محمد بن طاهر بن الملا إبراهيم الكوراني، المدني، الشَّافِعِيّ، ولد بالمدينة وأخذ عن العلماء المجاورين للحرم، حتى انتهى إليه التدريس بالرَّوْضَة الشريفة مكان والده، توفي سنة ١١٩٦ هـ ، ينظر في ترجمته: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، (٤/ ٢٧).

(٣) الإمام الفقيه علي بن محمد بن علي الزهري الشرواني الحنفي المدني، شيخ الأحناف بالمدينة المنورة، ولد بالمدينة ونشأ بها، اشتغل بتحصيل العلم إلى أن صار شيخًا للأحناف في زمنه، تولى القضاء قرابة خمسة وثلاثين عامًا، من مؤلفاته: حاشية على ديباجة الدرر، وهوامش على المختصر، توفي سنة ٢١٠٠هـ، ودفن بالبقيع. ينظر في ترجمته: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، (٣/ ٢٣١).

(٤) هو محمد بن عبد الله السيد أسعد أفندي الاسكداري، المدني الحنفي، ولد بالمدينة ونشأ بها، وطلب فيها العلم حتى صار مفتيها، توفي بالمدينة سنة ١١٩٩هـ، ينظر في ترجمته: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، (٤/ ٥٨).

أنهم كانوا من المجاورين لمكة في ذلك التوقيت، أو أنهم من المشتغلين بعلم الكلام.

مؤلفاته:

لأبي عَذْبَة عدة مؤلفات هي[1]:

١- المطالع السعيدة على متن الحفيدة.

وهو شرح لمتن الحفيدة، للشيخ السنوسي، فرغ أبو عَذْبَة من تأليفه سنة١١١٩هـ[2]، ومن الذين حققوه الدكتور أحمد عبد الرزاق خلف، الأستاذ المساعد في كلية العلوم الإسلامية في الأنبار، العراق، وشاركته في تحقيقه السيدة رانيا إبراهيم محمد، بذات الكلية، ونشرته مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الثامن العدد الثالث والثلاثين، تحت عنوان: "علم الكلام عند الإمام أبي عَذْبَة في كتابه المطالع السعيدة على متن الحفيدة، دراسة وتحقيق وتعليق".

٢- الرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة.

وهو موضوع الدراسة، وقد طبع أكثر من مرة، ومن أقدم طبعاته؛ طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢٢هـ، وقد حققه الدكتور/ أحمد محمد علي

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، (٢٤٣/٣)، معجم المطبوعات العربية، ليوسف بن إليان سركيس، (٣٢٤/١)، مطبعة سركيس ـ مصر ١٣٤٦هـ ـ ١٣٢٨م، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، (١/ ٢٩٩)، الأعلام للزركلي، (١٩٨/٢).

(٢) ينظر: فهرس دار الكتب المصرية، ١٣٥ مكتبات، صـ(١٩٦).

ليلة، ونال به درجة الماجستير في أصول الدين، شعبة العقيدة والفلسفة من كلية أصول الدين بالقاهرة سنة ١٩٨٩م.

٣- بهجة أهل السنة شرح عقيدة ابن الشحنة.

وله اسم آخر "تزهة أهل السنة على عقيدة ابن الشحنة"، واعتبرهما البعض كتابين مختلفين لأبي عَذْبَة، والصواب أنهما واحد.

٤- الدرر الفرائد على شرح ابن الغرس للعقائد.

والكتاب مازال مخطوطًا، وتوجد نسخة منه محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم: ١٢٧١ علم كلام، ورقم الميكروفيلم: ٣٩٤٤٧.

٥- نتائج أفكار الثقات فيما للصفات من التعلقات.

تحدث فيه أبو عَذْبَة عن تعلق الصفات الإلهية، وقد حققه الدكتور سعيد فوده، ونشرته دار الذخائر، بيروت عام ٢٠١٤م، وله نسختان في دار الكتب المصرية، الأولى تحت رقم: رقم ٣٩٩٥٦، ورقم الميكروفيلم: ١٠٠٩، والثانية تحت رقم: ٣٧٨٠٢، ورقم الميكروفيلم: ٢٨٠٢٧.

وفاته: خلت كتب التراجم من تحديد سنة وفاة أبي عَذْبَة، وتوقفت عند سنة ١١٧٢هـ - ١٧٥٩م، وهي السنة التي شرع فيها في كتابة الرَّوْضَة البَهِيَّة كما نص على ذلك في فاتحة الكتاب، ولم يُذْكر قط مكان أو تاريخ وفاته(١)، وهذا ردٌّ على من زعم أنه كان مكي النسبة والنشأة، فسودوا الصفحات الطوال

(١) ينظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة (٢٤٣/٣)، الأعلام للزركلي (١٩٨/٢)، معجم المطبوعات لسركيس (٣٢٤/١).

في الحديث عن مكة في ذلك التوقيت، والحالة العلمية والاجتماعية، على الرغم من عدم ثبوت تلقيه العلم في مكة، أو قيامه بالتدريس بها، أو تحديد المدة الزمنية التي أقام بها لكتابة الرَّوْضَة البَهِيَّة.

***

المبحث الثاني

أهمية الكتابين، وزمن تأليفهما

أولًا: أهمية الكتابين والغرض من تأليفهما.

١ – أهمية كتاب شرح الشِّيرَازِيّ، والغرض من تأليفه.

كتاب "شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة في علم التوحيد"، للعلَّامة الشيخ نور الدين محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ؛ كتابٌ ذو قيمة ونفاسة في موضوعه، وهو التوفيق بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة في المسائل الخلافيَّة، وذلك لتقرير أن هذه المسائل لا يترتب عليها تكفيرٌ، ولا تفسيقٌ، ولا تبديعٌ؛ الأمر الذي جعل الكتاب من أهم الكتب التي صنفت في بابه، وذلك لأن الكتاب شرح لمنظومة تاج الدين السُّبْكِيّ، وقد حصر فيها المسائل الخلافيَّة بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، والتاج السُّبْكِيّ هو مَنْ هو في رسوخ العلم، وفقه بمسالك آراء المتكلمين، إضافة إلى حبه الشديد للأشعرية، ودفاعه عنهم في أكثر من موطن في كتابه الماتع طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، وذبِّه عن الإمام الأشْعَرِيّ مما افتري عليه، وعلى أصحابه زورًا وبهتانًا.

ثم جاء الشيخ ابن أبي الطَّيِّب وشرح المنظومة في ثوبٍ قشيبٍ، حرَّر فيه محلَّ النزاع، وساق أدلةَ كلِّ فريقٍ بأمانةٍ علميةٍ شديدةٍ، ومما زاد الشرح بهاءً أن الشَّارِح جمع فيه أصنافًا من العلوم، فلم يكن شرحًا مقتصرًا على مسائل علم الكلام فقط، مثلما عهدنا في كتب المتكلمين، بل إنه تجاوز ذلك فجمع المؤلف في محتواه شواهد من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة،

والآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الزهاد، إضافة إلى الاستدلال بالأبيات الشعرية، والأمثال، والأقوال المأثورة، واكتسى البنيان جمالًا عندما بيَّن الشَّارِح الفوائد اللغوية، والنكات البلاغية التي اشتملت عليها القصيدة؛ مما جعل الشرح من أفضل ما دوِّن في علم الخلافيات بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة.

وقد أحصى الناظم التاجُ السُّبْكِيّ المسائلَ المختلف فيها بين الأَشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة وحصرها في ثلاث عشرة مسألة، سبعٌ منها لفظية، وستٌّ معنوية.

يقول تاجُ الدين السُّبْكِيّ: "وقد تأملت عقيدة أَبِي جعفر الطحاوي، فوجدت الأمر على ما قَالَ الشيخ الإمام، وعقيدة الطحاوي زعم أنها الذي عليه أَبُو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد-يقصد ابن الحسن الشيباني-، ولقد جود فيها، ثم تفحصت كتب الحنفية، فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خلاف فيها ثلاث عشرة مسألة، منها معنوي ست مسائل، والباقي لفظي، وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا، ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيرا ولا تبديعًا، صرح بذلك: الأستاذ أَبُو منصور البغدادي، وغيره من أئمتنا وأئمتهم، وهو غني عن التصريح لظهوره...ولي قصيدة نونية، جمعت فيها هذه المسائل، وضممت إليها مسائل، اختلفت الأشاعرة فيها، مع تصويب بعضهم بعضا فِي أصل العقيدة، ودعواهم أنهم أجمعين على السنة، وقد ولع كثير من الناس بحفظ هذه القصيدة، لا سيما الحنفية، وشرحها من أصحابي الشيخ الإمام العلامة نور الدين بن أَبِي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ"[1].

(١) ينظر: طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٣٧٨، ٣٧٩)

وقرر ابن أبي الطَّيِّب أثناء شرحه للبيت:

يا صَاحِ إنَّ عَقِيدةَ النُّعمانِ ∴ والأشْعَرِيّ حَقِيقةُ الإيقانِ

أن الغرض من نظم القصيدة بيان أن الأشْعَرِيّ موافق لأبي حنيفة – رضي الله عنهما – في أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، والخلاف الظاهر في بعض المسائل في بادئ النظر لا يقدح في ذلك، ولا يوجب صيرورة واحد منهما مبتدعًا، ولا كون أحدهما مبدعًا للآخر، طاعنًا في دينه.

وقد ذكر الشَّارِح أن هذه المسائل: إما أمور جزئية فرعية بالنسبة إلى أعدل العقائد الكلية، ومسائل لفظية مبنية على تنبيه الألفاظ وتعيين المعنى المراد منها، وإما أمور لم يثبت كونها من مقالة أحدهما، أو ما فهم الزاعم كونها مبدعة مقصود القائل بها، وهو الآفة الكبرى، والبلية العظمى.

فكمْ مِنْ عائبٍ قولا صَحيحًا ∴ وآفتُهُ مِنَ الفهْمِ السَّقيمِ

"وما هذا الاختلاف إلا كالاختلاف الواقع بين أصحاب الأشْعَرِيّ وبينه، وبين أصحاب أبي حنيفة وبينه، ولاشك أن أصحاب كل منهما لا يكفرون إمامهم ولا يبدعونه، فهذا هو مقصود القصيدة على سبيل الإجمال"(١).

ومن كلام الحافظ ابن عساكر(٢) أن الأصحاب مع اختلافهم فِي بعض المسائل كلهم أجمعون على ترك تكفير بعضهم بعضًا مجمعون، بخلاف من

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٧).

(٢) هو علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين ابن عساكر، المشهور بالدمشقي، أبو القاسم، المؤرخ الحافظ الرحالة، محدث الديار الشامية، ورفيق السمعاني==

عداهم من سائر الطوائف، وجميع الفرق، فإنهم حين اختلفت بهم مستشنعات الأهواء والطرق كفَّرَ بعضُهم بعضًا، ورأى تبرِّيه ممن خالفه فرضًا[١].

يقول تاج الدين السُّبْكِيّ: " وما مثل هذه المسائل إلا مثل مسائل كثيرة اختلفت الأشاعرة فيها، وكلهم عن حمى أَبِي الْحَسَن يناضلون، وبسيفه يقاتلون، أفتراهم يُبَدِّعُ بعضُهُم بعضًا، ثم هذه المسائل لم يثبت جميعُها عن الشيخ، ولا عن أَبِي حنيفة -رضي اللَّه عنهما-، ولكنَّ الكلامَ بتقدير الصحة"[٢].

ولما قَدِم الشيخ ابن أبي الطَّيِّب غوطة[٣] دمشق في غرة ربيع الأول من سنة سبع وخمسين وسبعمائة من الهجرة، لازم حلقة الشيخ تاج الدين السُّبْكِيّ،

==(صاحب الأنساب) في رحلاته، ولد سنة (٤٩٩هـ)، كان مولده ووفاته في دمشق، من أشهر تصانيفه: تاريخ دمشق الكبير، المعروف بتاريخ ابن عساكر، وتبيين كذب المفتري فيما نسب للإمام الأَشْعَرِيّ، ومعجم الصحابة، ومعجم النسوان، وتهذيب الملتمس من عوالي مالك بن أنس، ومعجم أسماء القرى والأمصار، ومعجم الشيوخ والنبل، توفي سنة (٥٧١هـ). ينظر في ترجمته، طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٧/ ١٢٩)، تذكرة الحفاظ، صـ(٨٢)، طبقات الشَّافِعِيّة لابن قاضي شهبة، (٢/ ١٣).

(١) ينظر: طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٣٧٨)

(٢) طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٣٧٨)

(٣) غوطة دمشق: بالضم ثم السكون، وطاء مهملة، من الغائط وهو المطمئن من الأرض، وجمعه غيطان وأغواط، وقال ابن الأعرابي: الغوطة مجتمع النبات، وقال ابن شميل: الغوطة الوهدة في الأرض المطمئنة، والغوطة: هي الكورة التي منها دمشق، استدارتها ثمانية عشر ميلا يحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها ولا سيما ==

وأخذ يملي عنه تقريراته، إلى أن عثر أثناء تصفحه لشرح التاج لمختصر ابن الحاجب، وهو المسمى "بجمع الجوامع"، فاستطلع ابن أبي الطَّيِّب ما أودع فيه من الغرائب على قصيدةٍ نونيةٍ دالَّةٍ على عيونِ الحكم، ناطقةٍ بأمهات المسائل المختلف فيها بين الأمم، مشيرةٍ إلى التوفيق بين الإمامين الأعظمين الأشْعَرِيّ والنعمان، ذابَّةٍ عنهما ما نُسب إليهما من الزور والبهتان، وعندما وجد ابن أبي الطَّيِّب إشاراتها خفية، وعباراتها أبية، تحتاج إلى إمعان النظر مع كونها مشحونة بالنكت والفِقَر، طلب من شيخه تاج الدين السُّبْكِيّ شرحها، وأن يسهل للمستفتحين فتحها، فاعتذر الشيخ بسبب المشاغل المدلهمة، وأشار إليه مرة أو مرتين أن يحرر لها شرحًا يكون بين بين، فاغتنم ابن أبي الطَّيِّب طاعته، والتزم إشارته، فلما أتمه واكتمل بنيانه، عرضه على شيخه التاج فابتهج الشيخ السُّبْكِيّ لذلك ابتهاجًا.

يقول ابنُ أبي الطَّيِّب: "فما زلت أملأ ردائي من درر تقريراته الرائقة، وأملي على الكتاب غرر تحريراته الفائقة، إلى أن عثرت في أثناء تصفحي شرحه الكبير لمختصر ابن الحاجب واستطلاعي ما أودع فيه من الغرائب على قصيدة نونية دالة على عيون الحكم، ناطقة بأمهات المسائل المختلف فيها

==من شماليها، فإن جبالها عالية جدّا ومياهها خارجة من تلك الجبال، وتمدّ في الغوطة في عدة أنهر فتسقي بساتينها وزروعها ويصبّ باقيها في أجمة هناك وبحيرة، والغوطة كلها أشجار وأنهار متصلة قلّ أن يكون بها مزارع للمستغلّات إلا في مواضع كثيرة، وهي بالإجماع أنزه بلاد الله وأحسنها منظرا، وهي إحدى جنان الأرض الأربع: وهي الصّغد والأبلّة وشعب بوّان والغوطة، وهي أجلّها. معجم البلدان، (٤/ ٢١٩).

بين الأمم، مشيرة إلى التوفيق بين الإمامين الأعظمين الأشْعَرِيّ والنعمان بقدر الوسع والإمكان، ذابة عنهما ما نسب إليهما من الزور والبهتان، لكن كانت إشاراتها خفية، وعباراتها أبية، معتاصة عن الفكر في بادئ النظر مع كونها مشحونة بالنكت والفِقَر، يشير إلى نحو المعاني بلفظه كحب إلى المشتاق باللحظ يرمزه.

فاستدعيت منه لازال مفضالًا، وللمعضلات محلالًا شرحها، وأن يسهل للمستفتحين فتحها، فاستعفى معتذرًا بكثرة المساوة المهمة، والمشاغل المدلهمة، وأشار إليَّ مرة أو مرتين بتحرير شرح لها يكون بين بين، فاغتنمت طاعته، والتزمت إشارته، فلما تم تمامه، ووضع على طرف العصا ثُمَامَهُ، عرضت على جنابه العالي، الذي هو مأوى المعالم والمعالي، كمن يهدي المسك إلى الترك، والعنبر إلى البحر الأخضر، والتمر إلى هَجَر، ولكن في ذلك أسوتي قول أبي الطَّيِّب البُسْتي:

لا تُنكِرَنَّ إذا أَهدَيْتُ نحوَكَ مِن ∴ علومِكَ الغُرَّ أو آدابِك النُّتَفا

فَقَيِّمُ الباغِ قد يُهدي لمالِكِه ∴ برَسمِ خِدمَتِهِ من باغِهِ التُّحَفا"[1]

ولما كانت القصيدة بليغة مشتملة على نكت لطيفة، ومعان شريفة، قام الشَّارِح بالتنبيه عليها لتكمل الفائدة، ولا أعلم أحدًا شرح نونية التاج السُّبْكِيّ ممن عاصره؛ غير الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، ثم شرحها من

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٤-٤٥٦).

المتأخرين محمد بن محمد بن شرف الخليلي، المُتوفَّى سنة (١١٤٧هـ) في رسالة له[١].

وقد استهل الناظم هذه القصيدة المعروفة بنونية ابن السُّبْكِيّ بقوله:

الـورد خـدُّك صـيغَ مـن إنسـان ∴ أم فـي الخـدود شـقائقُ النعمـان

والسـيف لحظـك سُـلَّ مـن أجفانـه ∴ فَسَـطا كمثـل مهنـدٍ وسـنان

تـالله مـا خُلِقَـت لحاظـك بـاطلًا ∴ وسُدًى تعالـى اللهُ عن بطلان

وكـذاك عقلـك لـم يُرَكَّـبْ يـا أخـي ∴ عبثًـا ويُـودَعْ داخـلَ الجُثمـان

لكـن ليَسـعَدَ أو ليشـقى مـؤمنٌ ∴ أو كـافرٌ فبَنُـو الـورى صِـنفان

لـو شـاء ربـك لاهتـدى كـل ولـم ∴ يحتـج إلـى حـدّ ولا برهـان

فـانظر بعقلـك واجتهـد فـالخير مـا ∴ تؤتـاه عقـلٌ راجـحُ الميـزان

ويلاحظ أن الشَّارِح ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ أعرض عن واحدٍ وسبعين بيتًا من مطلع القصيدة، وابتدأ الشرح من البيت الثاني والسبعين وهو:

يا صَاحِ إنَّ عَقِيدةَ النُّعمانِ ∴ والأشْعَرِيّ حَقِيقةُ الإيقانِ

---

(١) محمد بن محمد بن شرف الدين الخليلي المقدسي، الشَّافِعِيّ، القادري، كان فقيهًا محدثًا من أكابر الصوفية، توفي سنة (١١٤٧ هـ). ينظر في ترجمته: سلك الدرر، (٩٥/٤)، وفهرس الفهارس، (١/ ٤٧٥)، والأعلام (٧/ ٦٦)، معجم المؤلفين، (١١/ ٢٢٢)، ورسالة الخليلي محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٣٦٠٥) عام، (٢١٥) خاص.

وقد ذكر الشيخ تاج الدين السُّبْكِيّ النونية كاملة في طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى[1]، ونسخها طلاب العلم منفردة في عدة ورقات ليسهل حفظها، ولا تخلو مكتبة للمخطوطات من هذه القصيدة.

***

٢- أهمية كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة والغرض من تأليفه.

يعدّ كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة من أشهر الكتب تداولًا بين الباحثين في علم الكلام، وقلما يخلو بحث الآن دون الرجوع إليه؛ نظرًا لما حققه من شهرة في المسائل الخلافيَّة بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، وأنه ينهج منهج التوفيق.

يقول أبو عَذْبَة: "اعلم أن الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة متفقون في أصل عقيدة أهل السنة والجماعة، والخلاف الظاهر بينهما في بعض المسائل في بادئ الرأي لا يقدح في ذلك، ولا يوجب صيرورة أحدهما مبدِّعًا للآخر طاعنًا في دينه؛ لأنها أمور جزئية فرعية بالنسبة إلى أعدل العقائد الكلية، ومسائل مبنية على شبه الألفاظ وتعيين المعنى المراد منها، وإما أمور لم يثبت كونها من مقالة أحدهما، وما فهم الزاعم مقصود القائل بها وهي الآفة الكبرى"[2].

ويلاحظ من هذا أن ما ذكره أبو عَذْبَة عن أهمية الرَّوْضَة البَهِيَّة هو ذاته ما ذكره شارح نونية السُّبْكِيّ الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، وأن أبا عَذْبَة ذكر كلام الشِّيرَازِيّ بتمامه، وأنه استشهد بنفس البيت الذي استشهد به

---

(١) ينظر: طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٣٧٩ – ٣٨٩).

(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة صـ(٢٦٢، ٢٦٣)، والنص ذاته ذكره الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، ينظر شرح الشِّيرَازِيّ، صـ(٤٥٦، ٤٥٧).

الشِّيرَازِيّ في موطن الحديث عن رد بعض المسائل عن الإمامين الأشْعَرِيّ والمَاتُرِيدِيّ، نظرًا لعدم ثبوت صحتها عن الإمامين، أو عدم فهم الزاعم مقصود القائل بها.

يقول أبو عَذْبَة: "... وإما أمور لم يثبت كونها من مقالة أحدهما، أو ما فهم الزاعم كونها مبدعة مقصود القائل بها، وهو الآفة الكبرى.

فكم من عائِب قولًا صحيحًا ∴ وآفته مِن الفهمِ السَّقيم

وما هذا الاختلاف إلا كالاختلاف الواقع بين أصحاب الأشْعَرِيّ وبينه، وبين أصحاب أبي حنيفة وبينه، ولا شك أن أصحاب كل منهما لا يكفرون إمامهم ولا يبدعونه، وإن الخلاف فيها غير مضر ولا موجب فساد عقيدة على تقدير كونه على حاله، فكيف والتوفيق ممكن، وفي بعض المسائل يكون قولًا للأشعري على وفق المَاتُرِيدِيّ وقولًا على خلافه، وإلى ذلك أشار صاحب النونية بقوله:

والخلفُ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ أَمْرُهُ ∴ سَهْلٌ بِلَا بِـدْعٍ وَلَا كُفْـرَانِ"(١).

أما عن الغرض من تأليف الرَّوْضَة البَهِيَّة فذكر أبو عَذْبَة أن ذلك كان استجابة لمطلوب أحد إخوانه في الله –لم يعين اسمه– التمس منه تأليفًا؛

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة صـ(٢٦٣)، وهو ذاته ما ذكره الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب، ينظر شرح الشِّيرَازِيّ، صـ(٤٥٧).

يذكر فيه المسائل المختلفة فيما بين السادة الأشْعَرِيّة والسادة المَاتُرِيدِيّة، فاغتنم إجابته، وشرع في تصنيف الكتاب.

يقول أبو عَذْبَة: "... إذ أنا بأخٍ لي في الله –تعالى– التمس مني تأليفًا أذكر فيه المسائل المختلفة فيما بين السادة الأشْعَرِيّة، والسادة المَاتُرِيدِيّة، ورأيت إسعافه حتمًا، وإجابته غنمًا، فأخذت في ذلك المسؤول مستعينًا بالله – تعالى–، وسائلًا منه القبول، ومتوسلًا إليه – تعالى– بأعظم رسله –صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه السادة الفحول–، ما طلع نجم وما أذن بالأفول، وسميتها بالرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة"(١).

***

ثانياً: زمن تأليف الكتابين.

١- زمن تألف شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ.

ذكر الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في مقدمة الشرح أنه قدم غوطة دمشق في غرة ربيع الأول من سنة سبع وخمسين وسبعمائة من الهجرة، في الفترة التي تولى فيها الناظم تاج الدين السُّبْكِيّ قضاء الشام، وكان تاج الدين السُّبْكِيّ من أعلام زمانه، وصدق فيه شيخ حفاظ الإسلام ابن حجر العسقلاني، إذ يقول: "أمعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء والطباق مع ملازمة الاشتغال في الفقه والأصول والعربية حتى مَهَرَ، وهو شاب، وكان ذا

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٨، ٢٥٩).

بلاغة وطلاوة لسان، عارفًا بالأمور، وانتشرت تصانيفه في حياته، ورزق فيها السعد"[(١)].

ووصفه ابن هداية الله بقوله: "كان فاضل أهل زمانه، وناطح أقرانه، شديد الرأي، قوي البحث، يجادل المخالف في تقرير المذهب، ويمتحن الموافق في تحريره، وبرع حتى عُدِم مثله في عصره، يرتحل إليه الطلبة من الآفاق"[(٢)].

فلما كان تاج الدين السُّبْكِيّ مقصد ترحال طلاب العلم قصده ابن أبي الطَّيِّب في غرة ربيع الأول من سنة سبع وخمسين وسبعمائة من الهجرة، وقد نص ابن أبي الطَّيِّب في مقدمة الشرح على ذلك؛ إذ يقول: "فإن العبد الخاطئ محمد بن أبي الطَّيِّب المشتهر بنور الشِّيرَازِيّ روح الله روحه، وطيّب فوحه، ونوّر ضريحه، وكثَّر فتوحه يقول: لما امتطيتُ غواربَ الاغترابِ، وتصديتُ متاعبَ الاكتسابِ، انتهى الحطُّ والترحالُ، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ غوطة دمشق، لا زالت محروسة عن الطعن والمشق، والضرب والرشق، غرَّة ربيع الأول لسنة سبع وخمسين وسبعمائة، فوجدتها كروضة زانتها الأزهار، أو كجنة تجري من تحتها الأنهار، في أقطارها الحور العين والقصور، وفي شأنها بلدة طيبة ورب غفور، فبينما نفضت عني غبار

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد – الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٠٢هـ)، طبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند، ط. الأولى ١٣٤٩هـ، (٢/ ٤٢٦).

(٢) طبقات الشَّافِعِيّة، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ، تحقيق عادل نويهض، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثالثة، (١٤٠٢هـ)، (١٩٨٢م)، صـ(٢٣٤).

السفر، ورفضت في فتر وعناء القتر والقتر، وانجابت عن الوجوه كآبة اللغوب، وانقابت قابته عن قرب قاب، وانساقت إلى المطالب الأسباب، وتنجزت سوابق أحكام الكتاب، إذ أنا بدوحة السنة السنية، وشعبة السَّرحة الأشْعَرِيّة، جناب الأفاضل، مقصد ومآب وباب الأماثل، منتهى ومنتاب مالك أزمة الأحكام، ممهد قواعد الإسلام أعدل ولاة الأنام، قاضي قضاة مصر والشام، أسوة المحدثين، وقدوة المجتهدين، تاج الملة والحق والدين؛ أبي نصر عبد الوهاب، السُّبْكِيّ الأنصاري الخزرجي الشَّافِعِيّ"[1].

وقد أيَّد الناظم تاج الدين السُّبْكِيّ في طبقات الشَّافِعِيّة أن سنة قدوم ابن أبي الطَّيِّب الشام وبداية ملازمته لحلقته؛ كانت سنة سبع وخمسين وسبعمائة، وأنه استمر ملازمًا لدروسه قرابة عام ونصف عام.

يقول تاج الدين السُّبْكِيّ: "ولي قصيدةٌ نونيةٌ، جمعت فيها هذه المسائل، وضممت إليها مسائل، اختلفت الأشاعرة فيها، مع تصويب بعضهم بعضا فِي أصل العقيدة، ودعواهم أنهم أجمعين على السنة، وقد ولع كثير من الناس بحفظ هذه القصيدة، لا سيما الحنفية، وشرحها من أصحابي الشيخ الإمام العلامة نور الدين بن أَبِي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، وهو رجل مقيم فِي بلاد كيلان، ورد علينا دمشق فِي سنة سبع وخمسين وسبعمائة، وأقام يلازم

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٢ – ٤٥٤).

حلقتي نحو عام ونصف عام، ولم أر فيمن جاء من العجم فِي هذا الزمان أفضل منه ولا أدين"[1].

ومن هذه النصوص يستنبط أن زمن تأليف الكتاب كان في الفترة ما بين غرَّة ربيع الأول من سنة سبع وخمسين وسبعمائة أول قدوم ابن أبي الطَّيِّب دمشق، إلى منتصف سنة ثمان وخمسين وسبعمائة، وأن مكان هذا التأليف كان في غوطة دمشق.

***

٢- زمن تأليف الرَّوْضَة البَهِيَّة.

ذكر أبو عَذْبَة أنه قدم مكة المكرمة في تاسع رمضان سنة خمس وعشرين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية، وأنه ألف الرَّوْضَة البَهِيَّة بعد قدومه مكة؛ استجابة لطالب -لم يعين اسمه- التمس منه تأليفًا يذكر فيه المسائل المختلفة فيما بين السادة الأَشْعَرِيّة والسادة المَاتُرِيدِيّة.

يقول أبو عَذْبَة: ""... وبعد فإن العبد الخاطئ الضعيف حسن بن عبد المحسن أبا عَذْبَة يقول: لما امتطيت غوارب الاغتراب، وتصديت متاعب الاكتساب، انتهى الحط والترحال، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ أفضل البقاع وأم القرى مكة المكرمة -شرفها الله تعالى- تاسع رمضان المبارك سنة خمس وعشرين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فوجدتها كروضة زانتها الأزهار، أو كجنة

(١) طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٣٧٨، ٣٧٩).

تجري من تحتها الأنهار فيها الحور والقصور... إذ أنا بأخ لي في الله – تعالى– التمس مني تأليفًا أذكر فيها المسائل المختلفة فيما بين السادة الأشْعَرِيّة، والسادة المَاتُرِيدِيّة، ورأيت إسعافه حتمًا، وإجابته غنمًا، فأخذت في ذلك المسؤول مستعينًا بالله – تعالى– وسائلًا منه القبول، ومتوسلًا إليه – تعالى– بأعظم رسله، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه السادة الفحول، ما طلع نجم وما أذن بالأفول، وسميتها بالرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة"(١).

وفي هذا دلالة واضحة على المفارقة الزمنية بين تألف الكتابين؛ فالشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ شرح منظومة التاج السُّبْكِيّ بعد قدومه دمشق سنة (٧٥٧ هـ)، وأبو عَذْبَة ألف الرَّوْضَة البَهِيَّة بعد قدومه مكة سنة (١١٢٥هـ)، وأن المدة بين تألف الكتابين قرابة (٣٦٨) عامًا.

***

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٨، ٢٥٩).

المبحث الثالث

تحقيق عنوان الكتابين وصحة نسبتهما إلى صاحبيهما

أولًا: تحقيق عنوان شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة في علم التوحيد، وصحة نسبته إلى الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ.

كتاب شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة في علم التوحيد ثابتُ النسبة إلى الشيخ نور الدين محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، وذلك بنص صاحب النونية تاج الدين السُّبْكِيّ نفسه، إذ يقول: "ولي قصيدةٌ نونيةٌ، جمعتُ فيها هذه المسائل، وضممتُ إليها مسائل، اختلفت الأشاعرة فيها، مع تصويب بعضهم بعضًا فِي أصل العقيدة، ودعواهم أنهم أجمعين على السنة، وقد ولع كثيرٌ من الناس بحفظ هذه القصيدة، لا سيما الحنفية، وشرحها من أصحابي الشيخ الإمام العلامة نور الدين بن أَبِي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشَّافِعِيّ، وهو رجلٌ مقيمٌ فِي بلاد كيلان، ورد علينا دمشق فِي سنة سبع وخمسين وسبعمائة، وأقام يلازم حلقتي نحو عام ونصف عام، ولم أر فيمن جاء من العجم فِي هذا الزمان أفضلَ منه ولا أدينَ"[1].

ورغم أنَّ كتبَ التراجم لم تتحدثْ عن ترجمة الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب، ولا عن شرحه للنونية، إلا أن حديث تاج الدين السُّبْكِيّ عن تلميذه محمد بن أبي

(١) طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٣٧٨، ٣٧٩).

الطَّيِّب، ونسبته الشرح إليه هو أبلغ توثيق؛ لأنه طالع الشرح بنفسه، بنص كلام الشَّارِح، حيث يقول: "وأشار إليَّ -أي تاج الدين السُّبْكِيّ- مرة أو مرتين بتحرير شرح لها يكون بين بين، فاغتنمتُ طاعته، والتزمت إشارته، فلما تم تمامه، ووضع على طرف العصا ثُمَامَهُ، عرضتُ على جنابه العالي، الذي هو مأوى المعالم والمعالي، كمن يهدي المسك إلى الترك، والعنبر إلى البحر الأخضر، والتمر إلى هَجَر"(١).

كما وردت صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه في "خزانة التراث"، وهو فهرس مخطوطات قام بإصداره مركز الملك فيصل، ويحتوي على فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزائن ومراكز المخطوطات في العالم، فترشد إلى أماكن وجودها وأرقام حفظها-؛ وأخذ الرقم التسلسلي: (٨٦٩٣٠) في فن العقائد، وكان عنوان المخطوط: شرح على منظومة السُّبْكِيّ في الخلاف بين الأَشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة (شرح نونية السُّبْكِيّ)، اسم المؤلف: محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ. ولم تشر خزانة التراث إلا إلى نسختين فقط؛ الأولى: نسخة معهد المخطوطات المصورة عن نسخة دار الكتب والتي تحمل رقم (١٩١٦) علم كلام، والثانية نسخة المكتبة الأزهرية التي تحمل رقم: "(٣٨٥) خاص، (٥٣٢٧) عام.

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٥، ٤٥٦).

وقد ورد عنوان الكتاب في النسخ التي وقفتُ عليها، وكما هو مثبتٌ في فهارس أماكن تواجدها في دار الكتب المصرية، والمكتبة الأزهرية، ومعهد المخطوطات على النحو الآتي:

١- هذا شرح النونية للشيخ نور الشِّيرَازِيّ.

٢- شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة الشيخ السُّبْكِيّ التي ألفها في بيان الاختلاف بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة.

٣- شرح القصيدة النونية نظم شيخ الاسلام الشيخ عبد الوهاب تاج الدين السُّبْكِيّ في الخلاف بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة في العقائد، تأليف تلميذه خاتمة المحققين أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ.

٤- شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة الشيخ السُّبْكِيّ التي ألفها في بيان الاختلاف بين الأشْعَرِيّ والمَاتُرِيدِيّة في علم التوحيد.

ومن هذا يتبين أن نسبة الكتاب إلى الشيخ ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ نسبة صحيحة، وكذا صحة العنوان.

ثانياً : تحقيق عنوان الرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، وصحة نسبته إلى الشيخ أبي عَذْبَة.

كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة ثابتُ النسبة للشيخ الحسن بن عبد المحسن أبي عَذْبَة، وقد نص الشيخ في فاتحة الكتاب على عنونته بالرَّوْضَة البَهِيَّة فقال: "... وبعد، فإن العبد الخاطئ الضعيف حسن بن عبد المحسن أبا عَذْبَة يقول: لما امتطيت غوارب الاغتراب، وتصديت

متاعب الاكتساب، انتهى الحط والترحال، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ أفضل البقاع وأم القرى مكة المكرمة -شرفها الله تعالى- تاسع رمضان المبارك، سنة خمس وعشرين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فوجدتها كروضة زانتها الأزهار، أو كجنة تجري من تحتها الأنهار، فيها الحور والقصور... إذ أنا بأخ لي في الله -تعالى- التمس مني تأليفًا أذكر فيه المسائل المختلفة فيما بين السادة الأشْعَرِيّة، والسادة المَاتُرِيدِيّة، ورأيت إسعافه حتمًا، وإجابته غنمًا، فأخذت في ذلك المسؤول مستعينًا بالله -تعالى-، وسائلًا منه القبول، ومتوسلًا إليه -تعالى- بأعظم رسله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه السادة الفحول، ما طلع نجم وما أذن بالأفول، وسميتها بالرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة"(١).

ومن خلال هذا النص يتضح صحة عنوان الكتاب بالرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، وكذا صحة نسبته إلى مؤلفه أبي عَذْبَة، وبالرجوع إلى فهارس المخطوطات بدار الكتب المصرية، والمكتبة الأزهرية، ومعهد المخطوطات ثبت أن عنوان الكتاب صحيح، وكذا نسبته إلى أبي عَذْبَة، وقد

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٨، ٢٥٩).

نصت كتب التراجم على صحة النسبة أيضًا، كما ورد في معجم المؤلفين[١] لعمر رضا كحالة، وهدية العارفين[٢] للبغدادي، وسركيس في معجم المطبوعات[٣]، والأعلام[٤] لخير الدين الزركلي.

***

(١) معجم المؤلفين، (٢/ ١٩٨).
(٢) هدية العارفين، صـ(٢٥٨، ٢٥٩).
(٣) معجم المطبوعات، صـ(٣٢٤).
(٤) الأعلام، للزركلي صـ(٢/ ١٩٨).

المبحث الرابع

موازنة بين منهج الشِّيرَازِيّ في شرح نونية السُّبْكِيّ وأبي عَذْبَة في الرَّوْضَة البَهِيَّة.

أولًا: منهج الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في شرح نونية السُّبْكِيّ.

استهلَّ الشَّارِح ابنُ أبي الطَّيِّب الكتابَ بمقدمةٍ استهلاليةٍ تحدث فيها عن نسبة الشرح إليه، ورحلته إلى دمشق، ونزوله غوطة دمشق، وملازمته لحلقة شيخه تاج الدين السُّبْكِيّ، ثم مطالعته لتقريرات شيخه، ووقوفه على النونية أثناء اطلاعه على كتاب جمع الجوامع، وطلبه من شيخه أن يحرر لها شرحًا يحل ألفاظها وييسر معناها، فاعتذر الشيخ وأشار إليه أن يقوم بهذه المهمة، فامتثل ابن أبي الطَّيِّب طلب شيخه، ثم شرع في شرح المنظومة، ويلاحظ أن الشَّارِح أعرض عن شرح واحدٍ وسبعين بيتًا من بداية القصيدة، وبدأ شرحه من البيت الثاني والسبعين إلى نهايتها.

فابتدأ الشَّارِح من أول قول الناظم:

يا صاح إنَّ عقيدةَ النُّعْمَانِ ∴ والأَشْعَرِيّ حقيقةُ الإيقانِ

ولعلَّ للشارح عذرًا في ذلك أنه أراد أن يتحدث عن المسائل الخلافيَّة بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، فابتدأ من حيث أراد من القصيدة، إضافة إلى أن الأبيات الواحد والسبعين كانت تتحدث عن جملة معتقد أهل السنة

والجماعة، وأعلام الأمة، فعمد الشَّارِح إلى مقصوده مباشرة إلى الأبيات التي تتحدث عن المسائل الخلافيَّة.

وقد التزم الشَّارِح ابنُ أبي الطَّيِّب أثناء شرحه لنونية تاج الدين السُّبْكِيّ بترتيب المسائل حسب ما نظمها الناظم، فلم يخل بترتيب المنظومة تقديمًا وتأخيرًا، فرتبها حيث فعل الناظم؛ حيث إن التاج السُّبْكِيّ قسمها إلى قسمين:

الأول: المسائل المختلف فيها لفظيًّا، وعددها سبع مسائل، وهي:

المسألة الأولى: الاستثناء في الإيمان.

المسألة الثانية: هل السعيد يضل ويشقى أم لا؟

المسألة الثالثة: هل الكافر منعم عليه أم لا؟

ثم تتمة في مسألة الرزق.

المسألة الرابعة: هل رسالة الأنبياء تبقى بعد الموت أم لا؟

المسألة الخامسة: صفة الإرادة وهل تستلزم المحبة والرضا أم لا؟

المسألة السادسة: إيمان المقلد.

المسألة السابعة: أفعال العباد وبيان معنى الكسب.

الثاني: المسائل المختلف فيها معنويًّا، وعددها ست مسائل، وهي:

المسألة الأولى: هل يعذب الله تعالى العبد المطيع أم لا؟

المسألة الثانية: معرفة الله تعالى.

المسألة الثالثة: حول صفات الأفعال، وهل هي قديمة أم حادثة؟ وبيان معنى صفة التكوين.

المسألة الرابعة: صفة الكلام.

المسألة الخامسة: تكليف مالا يطاق.

المسألة السادسة: عصمة الأنبياء.

ثم انتقل الناظم بعدها للحديث عن المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة وشيخهم الأَشْعَرِيّ، وتحدث فيها عن ثلاث مسائل، هي:

المسألة الأولى: هل الله تعالى باق بذاته أم بصفة البقاء؟

المسألة الثانية: معنى الوجود، وهل هو عين الماهية، أم زائد عليها؟

المسألة الثالثة: الاختلاف في الاسم هل هو عين المسمى أم لا؟

ثم ذكر الشَّارِح ترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في المنظومة، فبدأ بترجمة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، وثنى بترجمة الإمام الأَشْعَرِيّ، ثم ذكر في موضع ثالث ترجمة لأبي القاسم القشيري، ثم أبي حامد بن أبي طاهر، والإمام الغزالي، والشيخ تقي الدين القوصي، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، والقاضي عياض، وعلي بن عبد الكافي السُّبْكِيّ قاضي القضاة- أبي الناظم، والقاضي أبي الطَّيِّب، وإمام الحرمين الجويني، وابن فورك، والرازي، والأستاذ أبي منصور البغدادي، والإمام الشَّافِعِيّ، والإمام مالك، وختم التراجم بذكر ترجمة للإمام أحمد بن حنبل – رضي الله تعالى عنهم أجمعين-.

ويلاحظ أن الشيخ ابن أبي الطَّيِّب كان عالمًا موسوعيًّا بمعنى الكلمة، فقد جمع الشَّارِح في كتابه أصنافًا من علومٍ شتى، فلم يكن شرحُهُ مقتصرًا على مسائل علم الكلام فقط، أو محصورًا على المصطلحات الكلامية فحسب – مثلما عهدنا في كتب المتكلمين –، بل إنه تجاوز ذلك، فكان الشَّارِح يبدأ أولًا في دراسة المسألة بذكر البيت من القصيدة، ثم يضع قبله حرف [ص]، إشارة

إلى أن هذا البيت أو هذه الأبيات من القصيدة، وذلك للتفرقة بين ما هو من القصيدة وما هو مخصص للشواهد، ثم يستهل الشرح بحرف [ش]، إشارة إلى بداية الشرح، وكان أولًا: يذكر اسم المسألة التي يتحدث عنها البيت، ونوعها هل هي لفظية أو معنوية، ورقمها في بابها.

ثم يذكر الشَّارِح رأي الإمامين أبي حنيفة والأشْعَرِيّ -رضي الله عنهما-، ثم يحرر النزاع في المسألة، ثم يذكر الدلالة اللفظية للمسألة مستعينًا في ذلك بمعاجم اللغة، ثم يذكر أدلة كل فريق بأمانة علمية دون تعصب، ثم يقوم بذكر الأقوال التي تزيل الإشكال، فإن لم يجد كان يقوم هو بحل الإشكال الوارد في المسألة ليهون الخلاف بين الجانبين.

وكان من منهج ابن أبي الطَّيِّب في شرحه أنه يذكر الشواهد التي يعتمد عليها كل فريق من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، والآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الزهاد، إضافة إلى الاستدلال بالأبيات الشعرية، والأمثال، والأقوال المأثورة، واكتسى البنيان جمالًا عندما بيَّن الشَّارِح النكات البلاغية، والفوائد اللغوية، والبلاغية التي اشتملت عليها القصيدة؛ مما جعل الشرح من أفضل ما دوِّن في علم الخلافيات بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة.

وسأضرب لذلك عدة أمثلة، منها:

١- يقول الشَّارِح في سبب تأليف الكتاب: "وأشار إليَّ -يقصد الناظم التاج السُّبْكِيّ- مرة أو مرتين بتحرير شرح لها يكون بين بين، فاغتنمت طاعته، والتزمت إشارته، فلما تم تمامه، ووضع على طرف العصا ثُمَامَهُ، عرضت على جنابه العالي، الذي هو مأوى المعالم

والمعالي، كمن يهدي المسك إلى الترك، والعنبر إلى البحر الأخضر، والتمر إلى هَجَر، ولكن في ذلك أسوتي قول أبي الطَّيِّب البُسْتي:

لا تُنكِرَنَّ إذا أَهدَيْتُ نحوَكَ مِن ∴ علومِكَ الغُرَّ أو آدابِك النُّتَفا

فَقَيِّمُ الباغِ قد يُهدي لمالِكِه ∴ برَسمِ خِدمَتِهِ من باغِهِ التُّحَفا"[1]

٢- وفي شرح البيت الأول:

يا صاح إنَّ عقيدةَ النعمانِ ∴ والأشْعَرِيّ حقيقةُ الإيقانِ

يقول الشَّارِح: " قوله -رحمه الله تعالى -: "يا صاح": أصله يا صاحبي، فحذف المضاف إليه للاختصار، ثم رخَّم المضاف زيادة في الاختصار، وإن كان شاذًّا كما تقرر في علم النحو.

مثله قول امرئ القيس:

أصاحِ ترى برقًا أُرِيكَ وميضَهُ ∴ كلمْعِ اليديْنِ في حُليّ مُكلَلِ

ولما كان أول الكلام كالأساس للبناء نبه بهذا الاختصار البليغ، على أن الكلام مبني على الاختصار المناسب لهذا المقام الخاص، وهو تعداد الأمور المختلف فيها، مع تنبيهٍ لطيفٍ على ما يوجب دفع النزاع، بشرط كونه منظومًا يسهل حفظه ويهون ضبطه"[2].

٣- ويظهر ضلوع الشَّارِح في علوم العربية في تفسير قول الناظم:

---

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٥، ٤٥٦).
(٢) السابق، صـ(٤٥٧، ٤٥٨).

وكِلاهُما واللهِ صاحبُ سُنَّةٍ ∴ بِهَدْيِ نبيِّ اللهِ يقْتدِيَانِ

يقول الشَّارِح: "قوله: – دام ظله –: "وكلاهما والله صاحب سنة إلى آخره جملة مؤكدة بقسم متوسط بين جزئيها عطف على الجملة الأولى المؤكدة بإنَّ زيادة تقرير؛ لأن عقيدتهما حق ولكلٍّ جهتان؛ لأنه مفرد اللفظ مثنى المعنى، وحالتان حالة الإضافة إلى المظهر، وحالة الإضافة إلى الضمير، وفي الحالة الأولى يكون الاسم كالمقصور، وفي الحالة الثانية كالمثنى لتختص كل جهة بحالة"(١).

ثم يذكر الشَّارِح علة التخصيص بقوله: "وعلة التخصيص أن المظهر أصل الضمير، والإفراد أصل التثنية، فخصَّ الأصل بالأصل، والفرع بالفرع، ثم في الإسناد إليه وإعادة الضمير قد ينظر إلى جهة الإفراد، كما في قوله – تعالى–: وَمِن كِلَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا وَلَمۡ تَظۡلِم مِّنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ ﴿١٦٤﴾ [الكهف: ٣٣]، وقد ينظر إلى جهة التثنية كما قال الشاعر:

كلاهُما حينَ جدَّ الجريُ بينهما ∴ قد أقْلَعَا وكلا أنفيْهِما رابي

وفي البيت نظر الناظم – نظم الله شمل المسلمين بوجوده– بنظره إلى الجهتين، حيث قال أولًا: صاحب سنة، وثانيًا: مقتديان.

والسنة الطريقة التي تسير عليها واستمرت، وخصت عند علماء الأصول بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – وفعله وتقريره والمراد بالسنة هنا

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٦٥، ٤٦٦).

ما كان النبي – صلى الله عليه وسلم –وأصحابه عليه من أمور الدين، قوله: " بهدي" يتعلق بمقتديان، وفيه اقتباس من قوله – تعالى–: وَمِنۡ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴿١٦٤﴾ [الأنعام: ٩٠].

ويذكر الشَّارِح الغرض من التقديم بقوله: "وفي التقديم غرضان: التخصيص، ورعاية التقفية، وفي الجمع بين السنة والهدي والاقتداء، وذكر الله – تعالى– والنبي مراعاة النظير"(١).

٤–وفي بيان المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة يقول الشَّارِح في شرح البيت:

والخلفُ بينهما قليلٌ أمرُهُ ∴ سهلٌ بلا بدعٍ ولا كفرانِ

يبين الشَّارِح أولًا معنى الخلف بقوله: "الخلف والخلاف بمعنى، وهو مبتدأ، وقليل أمره خبره، أي الخلاف بين الإمامين في مسائل معدودة، وأمره مبتدأ، وسهل خبره، وإنما قال أمره سهل؛ لأنه لا يلزم منه كفر ولا بدعة كما يتبين بعد ذلك إن شاء الله – تعالى –، وأصل الكفر والكفران الستر، إلا إن الأول يستعمل في ستر الحق، والثاني في ستر النعمة"(٢).

ثم يبيِّن الشَّارِح التفرقة الجوهريَّة بين معنى الحمد والشكر بقوله: "ولما كان حقيقة الحمد فعلًا يشعر بتعظيم المنعم من حيث إنه منعم، وذلك إما فعل القلب وهو معرفة المنعم، واتصافه بصفات الكمال، والتوجه إليه

(١) السابق، صـ(٤٧٠، ٤٧١).
(٢) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٧٠).

والإخلاص، أو فعل اللسان وهو ذكر ما يدل على ذلك من التسبيح والتهليل والثناء الجميل، أو فعل الجوارح وهو الإتيان بأفعال دالة على ذلك.

والشكر صرفُ العبدِ جميع ما أنعم الله – تعالى– عليه من النعم الظاهرة والباطنة إلى ما خلق لأجله، كالبصر إلى مطالعة مصنوعاته، والسمع إلى استماع إنذاره وآياته.

فالحمد أعم من الشكر، لاختصاص الشكر بالنعم الواصلة إلى الشاكر لا إلى غيره بخلاف الحمد، ومنهم من قال الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء على الجميل الاختياري باللسان نعمة كانت أو غيرها، ونقيِضه الذم، والشكر هو الثناء على النعمة باللسان أو القلب أو الجوارح، ونقيضه الكفران، وعلى هذا فبين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه، ولمَّا كان الكفر أعظم أنواع الكفران لا جرم أطلق الكفران مكان الكفر مقارنًا للبدعة، فذكره ولا كفران بعد نفي البدعة تتميمٌ مع رعاية التقفية"(١).

٥–ومن نماذج المنهج الذي سار عليه الشَّارِح في تحرير محل النزاع في مسائل الكتاب، ما أورده ابنُ أبي الطَّيِّب في شرح قول الناظم:

وكمنعه أن السعيد يضل أو يشقى ونعمة كافرٍ خوَّانِ

يقول الشَّارِح: "ش: قوله – دام ظله – "كمنعه" عطف على قوله كالاستثناء والضمير راجع إلى الأشْعَرِيّ الذي هو أقرب المذكورين،

(١) السابق، صـ(٤٧١).

وقوله: "أن" مع اسمها وخبرها في محل النصب على مفعول المنع، وقوله: "ونعمة كافرٍ" عطف على المفعول أي وكمنعه نعمة كافر، والبيت مشتملٌ على مسألتين من جملة المسائل الراجعة إلى اللفظ، أولاهما: أن السعيد لا يضل ولا يشقى، وكذلك الشقي لا يهتدي ولا يسعد، والثانية: أنه لا نعمة على الكافر لا دينيَّة ولا دُنيويَّة.

تحرير المسألة الأولى: قال أبو حنيفة في مقالته المسماة بالفقه الأكبر: السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل بشقاوة بأفعال الأشقياء، والشقاوة المكتوبة فيه تبدل بسعادة بأفعال السعداء، وقال الشيخ أبو الحسن الأشْعَرِيّ –رحمه الله تعالى–: إن السعادة والشقاوة مكتوبةٌ على بني آدم لا تتبدل، لا يصيرُ السعيدُ شقيًّا، ولا الشقيُّ سعيدًا. نعم قد يعمل السعيد عمل أهل الشقاوة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل السعادة فيدخل الجنة، وقد يعمل الشقيُّ عمل أهل السعادة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الشقاوة فيدخل النار، كما جاء في حديث ابن مسعود – رضي الله عنه– في ذلك[1]، وفي ذلك حِكَمٌ لا يعلمها إلا اللهُ –

(١) حديث ابن مسعود أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ:" إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ"، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، حديث رقم: (٣٢٠٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية ==

تعالى- "[1].

وبعد أن ساق الشَّارِح أدلة كل فريق، وبين مقصود كل واحد منهما، يأتي دوره للتوفيق بين الجانبين، فيقول: "نقول: وَمِنۡ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ ﴿١٦٤﴾ [يوسف: ٥١]، فمآل الخلاف إلى اللفظ؛ لأنه مبنيٌّ على تفسير السعادة والشقاوة.

فالشيخ أبو الحسن الأَشْعَرِيّ - رضي الله عنه- يفسرهما بما سبقت كتابتهما في أم الكتاب، وهو الذي علمه الله - تعالى- في الأزل، والتغيير والتبديل عليه مُحالٌ، وَمِنۡ لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ﴿١٦٤﴾ [يونس: ٦٤]، وَمِنۡ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلًاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴿١٦٤﴾ [فاطر: ٤٣]، والذي يتغير ويتبدل هو صفة العبد وفعله.

ونظر الإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه- إليه، فالسعادة والشقاوة حينئذ حالتان تعرضان للإنسان مثلًا لأمور سماوية أو أرضية أو مركبة منهما، لا يهتدي إليهما عقولُ البشر، فقد يعرض للإنسان حالة سماوية تكون سبب حدوث شيء منه، أو حدوث حال فيه من الطاعات والمعاصي والأسقام والآلام وما يقابلهما، فإن كان خيرًا يقال له التوفيق والسعادة والإقبال، وإن كان شرًّا يقال له: الخذلان والشقاوة والإدبار".

وفي تحرير المسألة الثانية الواردة في البيت، وهي: هل على الكافر نعمة أو

==خلق الآدمي فِي بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، حديث رقم: (٢٦٤٣).

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٧٩، ٤٨٠).

لا؟

يقول الشَّارِح: "وعند التحقيق: يرجع إلى نزاع لفظيٍّ، لأنَّ مَنْ نظر إلى عموم النعمة قال: النعمة ما يتنعم به الإنسان في الحال أو في المآل، ومن راعى فيها خصوصًا قال: النعمة في الحقيقة ما يكون محمود العاقبة، وكلا القولين صحيح.

ثم ذكر الشَّارِح مسألةً قريبةً من مسألة النعمة على الكافر، وهي مسألة الرزق.

يقول الشَّارِحُ في تحريرها: "أن الرزق لغة: هو الحظ، والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان للانتفاع به، وتمكنيه منه، والمعتزلة لما استحالوا من الله -تعالى- أن يمكن من الحرام لأنه منع من الانتفاع به، وأمر بالزجر عنه خصُّوا الرزقَ بالحلال، فمن عمَّم الرزقَ على الحلالِ والحرامِ؛ قال الرزق: ما يفتدى به أو ينتفع به حلالًا كان أو حرامًا.

قال الله - تعالى-: وَمِنۡ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا ﴿١٦٤﴾ {هود: ٦]، ومن خصصه قال: الرزق في الحقيقة ما يكون حلالًا مباحًا شرعًا، قال الله - تعالى-: وَمِنۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم ﴿١٦٤﴾ [البقرة: ٢٥٤] والحرامُ لا يجوز الإنفاقُ منه"(١).

٦-وكان ابنُ أبي الطَّيِّب ينصُّ أثناء شرحه على عدم صحة نسبة المسألة للإمام الأشْعَرِيّ، وينفي صحةَ النقل، وأنها من المسائل

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٨٩، ٤٩٠).

المفتراة زورًا وبهتانًا على الإمام الأشْعَرِيّ، فيقف مدافعًا عن الإمام الأشْعَرِيّ، ليدفع الاحتجاج بثبوت المخالفة بين الإمامين، ومثال ذلك ما ورد في شرح البيتين:

وكذا الرسالةُ بعد موتٍ إن تَكُنْ ∴ صحَّتْ وإلا أجمعَ الشَّيْخَانِ

وقد ادَّعَى ابنُ هوازنَ أستاذُنا ∴ فيها افتراءً من عدوٍّ شَانِ

يقولُ الشَّارِحُ ابنُ أبي الطَّيِّب: "ش: أي وكذا هذه المسألة من المسائل اللفظية، على تقدير صحَّةِ نقلِها عن الشيخِ أبِي الحسن الأشْعَرِيّ، وإلا فالشيخانِ -أعني الأشْعَرِيّ والنعمان- متفقان على حكم المسألة ولا خلاف بينهما...، وتحرير المسألة: أنَّ رسالةَ نبيِّنا وكلِّ نبيٍّ هل تبقى بعد موتهم؟ وهل يصح أن يقال: إن كلًا منهم رسولٌ الآن حقيقة أو لا؟ ".

وبعد بيان تحرير محل النزاع في المسألة وأدلة كل فريق ذكر الشَّارِح أن الإمام أبا القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري-رحمه الله تعالى- ذكر أن نسبة الخلاف في هذه المسألة إلى الشيخ أبي الحسن الأشْعَرِيّ زورًا وبهتانًا، إنما وقع بسبب أنَّ بعضَ الكرَّامِيَّة ألزم بعضَ أصحابِ الأشْعَرِيّ في مسألة أن الميتَ هل يحسّ ويعلم أو لا ؟ .

فقال: إن كان عندكم الميتُ لا يحسُّ ولا يعلم، فالنبيُّ - صلى الله عليه وسلم- في قبره لا يكون مؤمنًا؛ لأن الإيمان هو التصديق والمعرفة، والموت ينافي ذلك، وإذا لم يكن مؤمنًا لم يكن نبيًّا ولا رسولًا، وهذا الكلام مع ركاكته وسخافته لا يلزم منه القول بأن الرسول لا تبقى رسالته بعد موته، لأنَّ

الأشْعَرِيّ وأصحابه قائلون بأن النبيَّ – صلى الله عليه وسلم– في القبر حيٌّ يحسُّ ويعلم وتعرض عليه أعمال الأمة [١].

٧–وكان الشَّارِحُ يستدلُّ بمناظراتِ الأئمة في الردِّ على المعتزلة، ومثال ذلك ما أورده الشَّارِحُ في مسألة الإرادة والرضا: "وروي أن أبا حنيفة– رضي الله عنه– ألزم بعض القدرية فقال: هل علم الله –تعالى– في الأزل ما يكون من الشرور والقبائح أم لا؟، فاضطر إلى الإقرار، ثم قال: هل أراد أن يظهر ما علم كما علم، أو أراد أن يظهر بخلاف ما علم فيصير علمه جهلًا– تعالى الله عنه –؟ فرجع عن مذهبه وتاب[٢].

وقرر الشَّارِح بعد ذلك أن الإرادة تابعةٌ للعلم بخلاف الرضى، إذ قد لا يرضى بما يعلم وقوعه، فهذه الروايات صريحة في الافتراق بين الإرادة والرضى على ما نقل عن الأشْعَرِيّ، فلا نزاع حينئذ[٣].

٨–وكان الشَّارِح إذا ذكر ترجمة من تراجم الأعلام يستأنس بذكر شيء من أشعارهم، ومثاله ما ورد في ترجمة الإمام القشيري:

---

(١) ينظر شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٩١، ٤٩٢)، وشكاية أهل السنة، ضمن طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٤١٢)، وتبيين كذب المفتري، صـ(٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) ينظر: شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥٠٦)،شرح الوصية لأكمل الدين الحنفي، صـ(٣٦٣، ٣٦٤).

(٣) ينظر: شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥٠٦).

"ومن كلامه – رضي الله عنه وأرضاه[1]–:

يا مَنْ تَقاصَرَ شُكْرِي عن أَيادِيه ∴ فكَلَّ كُلُّ لســـــانٍ عَنْ مَعَالِيــه

وجُــودهُ لم يـــزَلْ فَرْدًا بلاشبَهٍ ∴ عالي عن الوقتِ ماضيهِ وآتيهِ

لا دَهْرَ يخـــلقهُ لا قـــهرَ يلحقهُ ∴ لا كشفَ يظهـرهُ لا سترَ يخفيهِ

لاعدَّ يجمـــعهُ لا ضـدَّ يَمْنعـــهُ ∴ لا حَدَّ يَقْطَعهُ لا قطـــرَ يحـــويهِ

لا كونَ يحصـــرهُ لاعونَ ينصرهُ ∴ وليسَ في الوهمِ معلومٌ يُضاهيهِ

جـــــــلالهُ أزلـي لا زوالَ لـــهُ ∴ وملـــكُهُ دائمٌ لا شـيءَ يَنـفِيـــهِ

***

ثانياً: منهج الشيخ أبي عَذْبَة في الرَّوْضَة البَهِيَّة.

قسم الشيخُ أبو عَذْبَة الرَّوْضَةَ البَهِيَّةَ إلى مقدمةٍ وفصلين وخاتمة، كما نصَّ على ذلك في فاتحة الكتاب، إذ يقول: "وسمَّيْتُها بالرَّوْضَةِ البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، ورتبتها على مقدمة وفصلين وخاتمة"[2].

وخصص المقدمة للحديث عن إمامي أهل السنة الإمام الأشْعَرِيّ، والإمام المَاتُرِيدِيّ وسيرتهما ومؤلفاتهما، وأمكن انتشار الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة في

(١) ينظر: شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥٢١)، طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى(٥/ ١٦٠).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٩، ٢٦٠).

البلاد الإسلامية، يقول أبو عَذْبَة: "فالمقدمة في الكلام على إمامي أهل السنة والآخذين عليهما، اعلم أن مدار جميع عقائد أهل السنة والجماعة على كلام قطبين، أحدهما الإمام أبو الحسن الأشْعَرِيّ، والثاني الإمام أبو منصور المَاتُرِيدِيّ، فكل من اتبع واحد منهما اهتدى وسلم من الزيغ والفساد في عقيدته، واعلم أن المولى المحقق التفتازاني ذكر في شرحه للمقاصد أنَّ المشهور من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار هم الأشاعرة..."(١).

ثم يختتم أبو عَذْبَة المقدمة بأن الاختلاف بين الإمامين الأشْعَرِيّ والمَاتُرِيدِيّ مثله مثل الاختلاف الواقع بين أصحاب الأشْعَرِيّ وبينه، وبين أصحاب أبي حنيفة وبينه، ولا شك أن أصحاب كلٍّ منهما لا يكفِّرون إمامهم ولا يبدعونه، وإن الخلاف فيها غير مضر ولا موجب فساد عقيدة على تقدير كونه على حاله، فكيف والتوفيق ممكنٌ، وفي بعض المسائل يكون قولٌ للأشعري على وفق المَاتُرِيدِيّ وقولٌ على خلافه. ثم استدل أبو عَذْبَة بأبياتٍ من نونية التاج السُّبْكِيّ فقال: "وإلى ذلك أشار صاحب النونية بقوله:

والخلفُ بَيْنَهُمَا قَلِيلٌ أَمْرُهُ ∴ سَهْلٌ بلَا بدْع وَلَا كُفْـرَان"(٢).

---

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٩، ٢٦٠).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة صـ(٢٦٤)، وهو ذاته ما ذكره الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب، ينظر شرح الشِّيرَازِيّ، صـ(٤٥٧).

ولقد يؤول[١] خلافهما إما إلى ∴ لفظ كالاستثناء في الإيمان[٢]

ويلاحظ أن أبا عَذْبَة قد وقع في خطأ في تقسيم المسائل، وذلك لتقديمه المسائل المعنوية على اللفظية، حيث قال: "...ولما كان النظر إلى المعنى من حيث الظاهر قدمنا القسم الأول"، فوقع في سقطٍ أخلَّ بالمعنى وبيَّن أنَّ الناظمَ قسَّم المسائلَ الخلافيَّة بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة إلى قسمين لفظية ومعنوية، وقدم اللفظية على المعنوية، وذلك لأنَّ النظرَ إلى اللفظ سابقٌ على النظر إلى المعنى من حيث الظاهر؛ لذا قدَّم القسم الأول، ومبنى القسم الثاني (المسائل المعنوية) على مآخذ ليس فيها كفر ولا بدعة بعد إمعان النظر فيها بالإنصاف.

ثم خصَّص أبو عَذْبَة الفصل الأول للحديث عن المسائل المختلف فيها اختلافًا لفظيًّا، ولا أدري لِمَ أسقط محققُ الرَّوْضَة البَهِيَّة هذا العنوان المهم الذي هو ركنٌ أصيلٌ في تقسيمِ الكتابِ؟، واكتفى بالإشارة إليه في الهامش في فروق النسخ، فبدأ مباشرةً بالحديثِ عن مسألة الاستثناء في الإيمان، وهي أولى المسائل المختلف فيها لفظيًّا.

---

(١) ضبطها محقق الرَّوْضَة البَهِيَّة بـ "يولى" والصواب أنها "يؤول" كما وردت في نسخ الرَّوْضَة وبما وافقت نص شرح الشِّيرَازِيّ، ينظر الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٦٤)، شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٧).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٦٤).

وقد ورد في نسخ الرَّوْضَة البَهِيَّة: "... ومبنى التقسيم الثاني على مأخذ ليس فيه كفرٌ ولا بدعةٌ بعد إمعانِ النظرِ بالإنصاف، الفصل الأول في المسائل المختلف فيها اختلافًا لفظيًّا، المسألة الأولى: الاستثناء في الإيمان..." (١).

وسار أبو عَذْبَة على نفس مسار تقسيم الشيخ ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في شرح النونية، فتحدث أولًا عن المسائل المختلف فيها لفظيًّا وهي سبع مسائل، بنفس ترتيب الشَّارِح الشِّيرَازِيّ فبدأ بالمسألة الأولى: الاستثناء في الإيمان، ثم المسألة الثانية: هل السعيد يضل ويشقى أم لا؟، ثم المسألة الثالثة: هل الكافر منعم عليه أم لا؟ ثم تتمة في مسألة الرزق.

المسألة الرابعة: هل رسالة الأنبياء تبقى بعد الموت أم لا؟

المسألة الخامسة: صفة الإرادة وهل تستلزم المحبة والرضا أم لا؟

المسألة السادسة: إيمان المقلد.

المسألة السابعة: أفعال العباد وبيان معنى الكسب.

وسار على نفس النهج أيضًا في تقسيم المسائل المعنوية وهي ست مسائل:

المسألة الأولى: هل يعذب الله تعالى العبد المطيع أم لا؟

المسألة الثانية: معرفة الله تعالى.

المسألة الثالثة: حول صفات الأفعال، وهل هي قديمة أم حادثة؟ وبيان معنى صفة التكوين.

المسألة الرابعة: صفة الكلام.

---

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٥)، من طبعة حيدر أباد.

المسألة الخامسة: تكليف مالا يطاق.

المسألة السادسة: عصمة الأنبياء.

ثم تتمة وخصصها أبو عَذْبَة للحديث عن مسألة البقاء، واستدل بأنها من المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة وشيخهم الأشْعَرِيّ.

ثم الخاتمة، وخصصها أيضا لمسألة اختلف فيها الاشاعرة مع شيخهم الأشْعَرِيّ، وهي مسألة الاسم والمسمى، ثم ذكر ترجمة للإمام الرازي، ثم ذكر مسألة من المسائل التي اختلف فيها بين الأحناف، وهي مسألة الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟، ويلاحظ أنَّ هذه المسألة نقلها أبو عَذْبَة بتمامها من المسامرة بشرح المسايرة لابن الهمام(١).

ويلاحظ أيضًا أن أبا عَذْبَة أسقط المسألة الثانية من المسائل التي اختلف فيها الأشاعرة مع الشيخ الأشْعَرِيّ وهي مسألة معنى الوجود، وهل هو عين الماهية، أم زائد عليها؟، وأنه جعل المسألة الثالثة وهي مسألة الاسم والمسمى خاتمة للكتاب.

والخلاصة أنَّ أبا عَذْبَة سار على نفس منهج الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في شرح نونية السُّبْكِيّ في تقسيم المسائل وترتيبها، وهو المنهج الذي وضعه أولًا الناظمُ تاجُ الدين السُّبْكِيّ وعليه رتب المسائل، فالتزم الشَّارِح ابن أبي الطَّيِّب بترتيب المسائل في النونية، ولما كان أبو عَذْبَة معتمدًا على كلام ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في الشرح دون التزام بسياق النونية؛ كان هذا

---

(١) ينظر المسامرة بشرح المسايرة لابن الهمام من صـ(٤٨ – ٥٣).

جليًّا في إخلال أبي عَذْبَة بترتيب المسائل الثلاث الأخيرة المختلف فيها بين الأشاعرة وشيخهم الأشْعَرِيّ، فأثبت مسألة البقاء، وأسقط المسألة الثانية وهي معنى الوجود، وهل هو زائدٌ على الماهية أم لا؟ وجعل الثالثة وهي مسألة الاسم والمسمى خاتمة للكتاب.

***

المبحث الخامس

موازنة بين مصادر الشيخ الشيرازيّ في شرح نونية السُّبْكِيّ وأبي عَذْبَة في الرَّوْضَة البَهِيَّة

أولًا: المصادر التي اعتمد عليها الشيخ ابنُ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في شرح نونية السُّبْكِيّ:

يتضح من منهج الشَّارِح في الكتاب أن مصادره كانت متنوعة، فكان عالمًا موسوعيًّا، متبحرًا في العلوم، وذا رصيد حفظ كبير، فتبلورت العلوم أمامه فاغترف منها ما شاء في شرحه، والواقع أن ابن أبي الطَّيِّب ممن أكرمه الله بالاطلاع الواسع، والغوص الدقيق في المسائل، والبيان الواضح في سرد الدلائل، والذهن الوقاد في استثارة الفوائد الكامنة من ثنايا النصوص والعبارات، مع اطلاعه على كتب نادرة في فن علم الكلام مثل كتاب الإيجاز للقاضي الباقلاني، فكان كثير الإحالة عليه، ولم أقف عليه لا مخطوطًا ولا مطبوعًا.

وقد شفى ابنُ أبي الطَّيِّب النفوسَ بنقوله الرصينة عن أئمة هذا العلم، فيسرد النقول والنصوص والشواهد من أئمة الفريقين من الأَشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة، ليكون المُطالِعُ على بينةٍ من أمرِ مسائل الوفاق والخلاف، فسرد المسائل وحققها أتم تحقيق؛ مما أخرج الكتاب في ثوبٍ قشيبٍ، ولولا عدم شهرة الشَّارِح لكان أفضل كتاب في علم الخلافيَّات.

والملاحِظُ في مصادر الشَّارِح يجد أنه اعتمد في كثيرٍ من المواضع على الاستدلال بشواهد من القرآن الكريم، سواء في بيان أدلة الفرق، أو في بيان المعنى الدلالي لشرح المنظومة، أو للترجيح اللغوي.

كما اعتمد الشَّارِحُ على الأحاديث الشريفة في ذكر أدلة كل فريق، وجعل عمدته في بيان المعنى اللغوي للألفاظ كتاب الصحاح للجوهري، ونص على ذلك في أكثر من موضع، كما استعان بكتب التصوف مثل: قوت القلوب لأبي طالب المكي، وإحياء علوم الدين، وكان عمدته في التراجم كتاب طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى لشيخه تاج الدين السُّبْكِيّ، واعتمد في ترجمة الإمام الشَّافِعِيّ -رضي الله عنه- على كتاب مناقب الإمام الشَّافِعِيّ للرازي.

أما عن مصادر الشَّارِح في عرض آراء الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة فيمكن تقسيمها إلى:

١- المصادر التي اعتمد عليها الشيخ ابنُ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في ذكر آراء الأشاعرة.

اعتمد الشَّارِحُ على كثيرٍ من أمهاتِ كتبِ الأشاعرة أثناء حديثه عن آرائهم في المسائل، ومنها:

مقالات الإسلاميين، واللمع للإمام الأشْعَرِيّ، والإبانة له -أيضًا-، ومجرد مقالات الأشْعَرِيّ لابن فورك، وشكاية أهل السنة للإمام القشيري، وقد وردت كاملة في طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، (٣/ ٤١٢وما بعدها)، وتبيين كذب المفتري فيما نسب للإمام الأشْعَرِيّ، للحافظ ابن عساكر، والإيجاز للباقلاني،

وأصول الدين للأستاذ أبي منصور عبد القاهر الإسفراييني، والإرشاد لإمام الحرمين الجويني، والاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي، ولوامع البينات، والأربعين للرازي، والخمسين في أصول الدين، والمطالب العالية، ومعالم أصول الدين، ومحصل أفكار المتقدمين له -أيضًا-، ونهاية الأقدام في علم الكلام للشهرستاني والملل والنحل -له أيضًا-، وأبكار الأفكار للآمدي، والمواقف لعضد الدين الإيجي.

٢- المصادر التي اعتمد عليها الشيخ ابنُ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في ذكر آراء المَاتُرِيدِيّة.

من المصادر التي اعتمد عليها الشَّارِحُ في ذكر آراء المَاتُرِيدِيّة: الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، وكتاب الوصية له -أيضًا-، وشرح الفقه الأكبر للإمام المَاتُرِيدِيّ، وتأويلات أهل السنة، والتوحيد له -أيضًا-، وبحر الكلام لأبي المعين النسفي، وتبصرة الأدلة، والتمهيد لقواعد التوحيد له -أيضًا-، وأصول الدين للبزدوي، والبداية في أصول الدين لنور الدين الصابوني، والصحائف الإلهية لشمس الدين السمرقندي.

وقد تعرض الشَّارِحُ لبعض آراء المعتزلة، وكانت عمدتُهُ في عرضِ آرائِهم كتاب شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، والمحيط بالتكليف -له أيضًا-

ومن خلال هذه المصادر استخرج الشَّارِحُ دررًا؛ فأحسن عرضَ المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، وأجاد في تحرير محلِّ النزاع، وعرض آراء الفرق، وصياغة الأدلة؛ مما جعل الشرح جديدًا في بابه.

ثانياً: المصادرُ التي اعتمد عليها أبو عَذْبَة في الرَّوْضَة البَهِيَّة:

يعتبرُ المصدرُ الرئيسُ الذي اعتمد عليه أبو عَذْبَة في كتابه الرَّوْضَة البَهِيَّة هو كتاب شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، وأن انتحال أبي عَذْبَة لشرح الشِّيرَازِيّ جعله يرجع رجوعًا كاملًا إلى المصادر التي اعتمد عليها الشيخُ محمد بن أبي الطَّيِّب، ولم يخالفه إلا في المقدمة فقط، فنقل عن السعد التفتازاني ثلاثةً وعشرين سطرًا من شرح المقاصد في معرض حديثه -في المقدمة-عن الإمامَيْن الأشْعَرِيّ والمَاتُرِيدِيّ، فقد عقد توطئةً عن الإمامَيْن، وأن مدار عقيدة أهل السنة ترجع إلى كلامهما، وأنَّ من اتبع واحدًا منهما في أصول الاعتقاد اهتدى وسلم من الزيغ والفساد في عقيدته.

يقول أبو عَذْبَة: "... فالمقدمة في الكلام على إمامي أهل السنة والآخذين عليهما. اعلم أنَّ مدارَ جميع عقائد أهل السنة والجماعة على كلام قطبين، أحدهما الإمام أبو الحسن الأشْعَرِيّ، والثاني الإمام أبو منصور المَاتُرِيدِيّ، فكلُّ مَنِ اتَّبعَ واحدًا منهما اهتدى وسلم من الزيغ والفساد في عقيدته، واعلم أن المولى المحقق التفتازاني ذكر في شرحه للمقاصد أنَّ المشهورَ من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار هم الأشاعرة..."[1].

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٩، ٢٦٠).

وهنا ملاحظة: أن الشيخ أبا عَذْبَة اعتمد في مقدمة الرَّوْضَة البَهِيَّة على كلام السعد التفتازاني، فتعتبر المقدمة منقولة عنه والتي أوردها في كتابيه شرح المقاصد، وشرح العقائد النسفية[1].

وتعتبر أكثر المصادر التي رجع إليها أبو عَذْبَة في الاستشهاد بآراء الأشاعرة: أبكار الأفكار للآمدي، ونهاية العقول للرازي، والأربعين –له أيضًا–، والمواقف للعضد الإيجي.

ومن أكثر المصادر التي اعتمد عليها في الاستشهاد بآراء المَاتُرِيدِيّة: الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، والعقائد النسفية والمقاصد وشرحهما للسعد التفتازاني.

وبالجملة لم تخرج المصادر التي اعتمد عليها أبو عَذْبَة في كتابه الرَّوْضَة البَهِيَّة عن المصادر التي اعتمد عليها الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب في شرحه لنونية السُّبْكِيّ.

***

(١) ينظر شرح المقاصد: (٢/ ١٩٩)، وشرح العقائد النسفية، صـ(٦٠).

المبحث السادس

نماذج من الانتحال

يُعَدُّ شرحُ الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة السُّبْكِيّ من أوائل الكتب التي تناولتْ موضوعَ المسائل الخلافيَّة بشيءٍ من التفصيل وبسطٍ للأدلة، فكان محلَّ اهتمامٍ من العلماء، ومن أكثر العلماء الذين تأثروا بشرح ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ الشيخُ الحسنُ بنُ عبد المحسن الشهير بأبي عَذْبَة، فقد انتحلَ كتابَه "الرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة" من شرح الشِّيرَازِيّ.

وسأستشهدُ بعددٍ من الأدلة التي تُثبت هذا الانتحالَ، حتى تُردَّ الحقوقُ إلى أصحابها، فالشُّهرةُ التي حققها كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة شهرةٌ مزعومةٌ، ومردُّها في الأصل إلى كتاب شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة.

فمن النماذج المُثْبِتة للانتحال:

١- أنَّ أبا عَذْبَة في كتابه الرَّوْضَة البَهِيَّة انتحل مقدمة شرح الشِّيرَازِيّ وساقها كما هي مع اختلاف يسيرٍ في العبارة.

يقول أبو عَذْبَة: "الحمدُ للهِ الملكِ المنَّان، واضع الميزان، لدفع الطغيان، رافع الشكوك والشبه ساطع البرهان، فالق غسق الخلاف بتلألؤ لزوم الإيقان في أفق البيان، مؤلف قلوب أهل العرفان بالرجوع إلى الحق بعد الإمعان.

والصلاةُ والسلامُ الأكملان على صفوة نوع الإنسان، محمد المبعوث من بني عدنان إلى كافة الخلق ملكًا وإنسًا وجانًّا، المخصوص بأفضل مواهب الرحمن، المؤلف بين القلوب المتنافرة في سالف الأزمان، وعلى آله وصحبه المتناصرين لتمهيد قواعد الإيمان.

أما بعدُ:

فإن العبد الخاطئ الضعيف حسن بن عبد المحسن أبا عَذْبَة يقول: لما امتطيت غوارب الاغتراب، وتصديت متاعب الاكتساب، انتهى الحط والترحال، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ... [1]".

ويقول الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب في مقدمة شرح منظومة السُّبْكِيّ: "الحمدُ للهِ الملكِ الديَّان، الواهب المنان، واضع الميزان، لدفع الطغيان، دافع الشكوك والشبه بساطع البرهان، فالق غسق الخلاف بتلألؤ نور الإيقان من أفق البيان، مؤلف قلوب أهل العرفان بالرجوع إلى الحق بعد الإمعان.

والصلاة والسلام على صفوة نوع الإنسان، محمد المبعوث من بني عدنان إلى كافة الإنس والجان، المخصوص بأفضل مواهب الرحمن، المؤلف بين القلوب المتنافرة في سالف الأزمان، وعلى آله وصحبه المتناصرين لتمهيد قواعد الإيمان.

أما بعدُ:

---

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٥، ٢٥٦).

فإن العبد الخاطئ محمد بن أبي الطَّيِّب المشتهر بنور الشِّيرَازِيّ، روح الله روحه، وطيّب فوحه، ونوّر ضريحه، وكثر فتوحه يقول: لما امتطيتُ غوارب الاغتراب، وتصديتُ متاعب الاكتساب، انتهى الحطُّ والترحالُ، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ... "[1].

فهل هذا من قبيل توارد الأفكار، أم الانتحال في وضح النهار؟

٢- ثم يستكمل أبو عَذْبَة مقدمة كتابه فيذكر اسمه ومكان حطه بعد ترحاله في مكة المكرمة، وسنة وصوله، ويلاحظ أنه أبقى على نص ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ كما هو، فلم يغير فيه إلا اسم المؤلف، ومكان ترحاله، وسنة وصوله مكة.

يقول أبو عَذْبَة: "فإن العبد الخاطئ الضعيف حسن بن عبد المحسن أبا عَذْبَة يقول: لما امتطيتُ غواربَ الاغترابِ، وتصديتُ متاعب الاكتساب، انتهى الحطُّ والترحال، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ أفضل البقاع وأم القرى مكة المكرمة -شرفها الله تعالى- تاسع رمضان المبارك سنة خمس وعشرين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فوجدتُّها كروضةٍ زانتها الأزهار، أو كجنةٍ تجري من تحتها الأنهار فيها الحور والقصور..."[2].

---

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٢، ٤٥٣).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٥٦، ٢٥٧).

ويقول ابن أبي الطَّيِّب في مقدمة شرح منظومة السُّبْكِيّ: "أما بعدُ: فإن العبد الخاطئ محمد بن أبي الطَّيِّب المشتهر بنور الشِّيرَازِيّ، روح الله روحه، وطيّب فوحه، ونوّر ضريحه، وكثر فتوحه يقول: لما امتطيت غوارب الاغتراب، وتصديت متاعب الاكتساب، انتهى الحط والترحال، وتقلُّب الأمور حالًا بعد حال، إلى أن توردتُّ غوطة دمشق، لا زالت محروسة عن الطعن، والمشق، والضرب والرشق، غرَّة ربيع الأول لسنة سبع وخمسين وسبعمائة، فوجدتها كروضة زانتها الأزهار، أو كجنة تجري من تحتها الأنهار، في أقطارها الحور العين والقصور"(١).

وفي هذا دلالة واضحة على أن أبا عَذْبَة أَلَّفَ الرَّوْضَة البَهِيَّة بعد قدومه مكة سنة (١١٢٥ هـ)، وأن ابن أبي الطَّيِّب شرح منظومة التاج السُّبْكِيّ في دمشق بعد قدومه سنة (٧٥٧ هـ).

ويلاحظ -أيضًا- أن الشهرة التي حققها كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة وصاحبها كان بسبب نزوله مكة، وجواره بها عدة سنوات، فانتشر الكتاب مع وفود الحجيج، ووهم الناس أنه جديد في بابه، ولم يفطن أحدٌ أنه منتحَلٌ من كتاب شرح الشِّيرَازِيّ الذي ألفه ابن أبي الطَّيِّب في دمشق، فلم ينل كتابُه حظًّا من الشهرة مثلما حدث مع الرَّوْضَة البَهِيَّة.

---

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٢، ٤٥٣).

٣-يقول أبو عَذْبَة: " اعلم أن الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة متفقون في أصل عقيدة أهل السنة والجماعة، والخلاف الظاهر في بعض المسائل في بادئ الرأي لا يقدح في ذلك، ولا يوجب صيرورة أحدهما مبدِّعًا للآخر، طاعنًا في دينه؛ لأنها: إما أمورٌ جزئية فرعية بالنسبة إلى أعدل العقائد الكلية، ومسائل لفظية مبنية على شبه الألفاظ وتعيين المعنى المراد منها، وإما أمورٌ لم يثبت كونُها من مقالةِ أحدهما، وما فهم الزاعم مقصود القائل بها، وهي الآفة الكبرى.

فكمْ مِنْ عائبٍ قولًا صحيحًا ∴ وآفتُهُ من الفهمِ السقيمِ

وما هذا الاختلافُ إلا كالاختلافِ الواقعِ بين أصحابِ الأشْعَرِيّ وبين أصحاب أبي حنيفة، ولا شكَّ أن أصحابَ كلٍّ منهما لا يُكفِّرُون إمامهم ولا يبدعونه"(١).

وفي النص الأصل نجد الكلام بتمامه عند ابن أبي الطَّيِّب، حيث يقول: "الغرضُ من نظم القصيدة بيانُ أن الأشْعَرِيَّ موافقٌ لأبي حنيفة – رضي الله عنهما– في أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، والخلاف الظاهر في بعض المسائل في بادئ النظر لا يقدح في ذلك، ولا يوجب صيرورة واحد منهما مبتدعًا، ولا كون أحدهما مبدعًا للآخر، طاعنًا في دينه؛ لأنها: إما أمور جزئية فرعية بالنسبة إلى أعدل العقائد الكلية، ومسائل لفظيةٌ مبنيةٌ على تنبيه الألفاظ وتعيين المعنى المراد منها، وإما أمور لم

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٦٢، ٢٦٣).

يثبت كونها من مقالة أحدهما أو ما فهم الزاعم كونها مبدعة مقصود القائل بها، وهو الآفة الكبرى، والبلية العظمى.

فكم من عائِب قولًا صحيحًا ∴ وآفته من الفهم السقيم

وما هذا الاختلاف إلا كالاختلاف الواقع بين أصحاب الأَشْعَرِيّ وبينه، وبين أصحاب أبي حنيفة وبينه، ولا شك أن أصحاب كل منهما لا يكفرون إمامهم ولا يبدعونه"[١].

٤-أن أبا عَذْبَة لم يذكر نونية السُّبْكِيّ كما كان يفعل ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، فلم يذكرها إلا قليلًا، وإذا ذكرها أخل بترتيبها، كما وردت في المنظومة.

يقول أبو عَذْبَة: "وإلى ذلك كله أشار صاحب النونية بقوله:

والخلف بينهما قليل أمره ∴ سهل بلا بدع ولا كفران

ولقد يؤول خلافهما إما إلى ∴ لفظ كالاستثناء في الإيمان[٢]

فأسقط أبو عَذْبَة بيتًا بين البيتين السابقين، والصواب كما ذكر التاج السُّبْكِيّ:

والخلف بينهما قليل أمره ∴ سهل بلا بدع ولا كفران

فيما يقال من المسائل عده ∴ ويهون عند تطاعن الأقران

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٦، ٤٥٧).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٦٤).

ولقد يؤول خلافهما إما إلى ∴ لفظ كالاستثناء في الإيمان[١]

ثم ذكر أبو عَذْبَة بعد البيتين السابقين شرحًا لهما فقال: وبالجملة فالخلاف الذي بينهما إما عائد إلى اللفظ، أو إلى المعنى، ولما كان النظر إلى المعنى من حيث الظاهر قدمنا القسم الأول، ومبناه على تعيين المراد من الألفاظ والتفتيش من وجه الاستعمال، وعند التحقيق يرتفع النزاع -كما سنبينه إن شاء الله تعالى-، ومبنى القسم الثاني على مآخذ ليس فيها كفر ولا بدعة بعد إمعان النظر فيها بالإنصاف"[٢].

وقد أورد الشَّارِح ابن أبي الطَّيِّب هذا الكلام بتمامه في شرحه للبيت:

ولقد يؤول خلافهما إما إلى ∴ لفظ كالاستثناء في الإيمان

يقول ابنُ أبي الطَّيِّب: "هذا بيانٌ للدعوى التي سبقت، أي إنما سهل؛ لأن الخلاف فيها إما عائد إلى اللفظ، أو إلى المعنى، ولما كان النظر إلى اللفظ سابقًا على النظر إلى المعنى من حيث الظاهر قدم القسم الأول، ومبناه على تعيين المراد من الألفاظ والتفتيش عن وجه الاستعمال، وعند التحقيق يرتفع النزاع كما سنبينه، ومبنى القسم الثاني على مآخذ ليس فيها كفر ولا بدعة بعد إمعان النظر فيها بالإنصاف"[٣].

---

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٦، ٤٥٧).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٦٤، ٢٦٥).
(٣) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٥٧).

٤-يقول أبو عَذْبَة في مسألة الاستثناء في الإيمان: " وتحريرها: أن المؤمن وهو الذي آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر كيف يعبر عن إيمانه؟ هل يقول: أنا مؤمن حقًّا؟ أو يقول: أنا مؤمن إن شاء الله - تعالى-؟

قال أصحاب الحديث والشيخ أبو الحسن الأشْعَرِيّ يُذكَر الاستثناء، وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه- والجمهور: لا يذكر الاستثناء، ونقل عنه أنه قال: المؤمن مؤمن حقًّا، والكافر كافر حقًّا، لا شك في الإيمان، كما لا شك في الكفر، والاستثناء يدل على الشك، ولا يجوز الشك في الإيمان للإجماع على أنَّ من قال: آمنت إن شاء الله، أو آمنت بالملائكة أو بالكتب، أو بالرسل إن شاء الله يكون كافرًا.

و-أيضًا- الاستثناء يرفع انعقاد سائر العقود، نحو بعت إن شاء الله، وأجرت إن شاء الله، وكذلك الفسوخ، كفسخت البيع إن شاء الله، فكذلك يرفع انعقاد عقد الإيمان.

و-أيضًا- أنه تعليق، والتعليق لا يتصور إلا فيما لم يتحقق بعد، كما قال الله -تعالى-: وَمِنۡ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاۡيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴿١٦٤﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]، وأما إذا تحقق كالماضي والحال فيمتنع تعليقه"[(١)].

بينما نجد النص بتمامه في ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، حيث قال: " وتحريرها: أن المؤمن وهو الذي آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر كيف

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٦٥، ٢٦٦).

يعبر عن إيمانه؟ يقول: أنا مؤمن حقًّا؟ أو يقول: أنا مؤمن إن شاء الله – تعالى –؟

قال أصحاب الحديث والشيخ أبو الحسن الأَشْعَرِيّ يُذكَر الاستثناء، وقال أبو حنيفة –رضي الله عنه– والجمهور: لا يذكر الاستثناء، ونقل عنه أنه قال: المؤمن مؤمن حقًّا، والكافر كافر حقًّا، لا شك في الإيمان، كما لا شك في الكفر، والاستثناء يدل على الشك، ولا يجوز الشك في الإيمان للإجماع على أن من قال: آمنت إن شاء الله، أو أشهد أن محمدًا رسول الله إن شاء الله، أو آمنت بالملائكة أو بالكتب، أو بالرسل إن شاء الله يكون كافرًا.

و–أيضًا– الاستثناء يدفع انعقاد سائر العقود، نحو بعت إن شاء الله، وأجرت إن شاء الله، وكذلك الفسوخ، كفسخت البيع إن شاء الله، فكذلك يدفع انعقاد عقد الإيمان.

و–أيضًا– أنه تعليق، والتعليق لا يتصور إلا فيما لم يتحقق بعد، كما قال الله –تعالى–: ﴿وَمِنۡ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاۡيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ١٦٤﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤]، وأما إذا تحقق كالماضي والحال فيمتنع تعلقه"[1].

٥–ومن شواهد الانتحال –أيضًا– ما ذكره أبو عَذْبَة في تحرير المسألة الثانية من المسائل اللفظية، وهي: "هل السعيد يضل ويشقى أو لا؟"، حيث قال: "فقال– أبو حنيفة– السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٧٤، ٤٧٥).

تتبدل بشقاوة بأفعال الأشقياء، والشقاوة المكتوبة فيه تبدل بسعادة بأفعال السعداء.

وقال الشيخ أبو الحسن الأَشْعَرِيّ –رحمه الله تعالى –: إن السعادة والشقاوة مكتوبة على بني آدم لا تتبدل، ولا يصير السعيد شقيًّا، ولا الشقي سعيدًا. نعم قد يعمل السعيد عمل أهل الشقاوة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل السعادة فيدخل الجنة، وقد يعمل الشقي عمل أهل السعادة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الشقاوة فيدخل النار، كما جاء في حديث ابن مسعود –رضي الله عنه–، وفي ذلك حكمٌ لا يعلمها إلا الله –تعالى–، ومن أطلعه عليها[1]".

بينما نجد النصَّ بتمامِهِ عند الشَّارِح ابن أبي الطَّيِّب، حيث قال: " قال أبو حنيفة في مقالته المسماة بالفقه الأكبر: السعادة المكتوبة في اللوح المحفوظ تتبدل بشقاوة بأفعال الأشقياء، والشقاوة المكتوبة فيه تبدل بسعادة بأفعال السعداء، وقال الشيخ أبو الحسن الأَشْعَرِيّ –رحمه الله تعالى–: إنَّ السعادةَ والشقاوةَ مكتوبةٌ على بني آدم لا تتبدل، لا يصير السعيد شقيًّا، ولا الشقي سعيدًا. نعم قد يعمل السعيد عمل أهل الشقاوة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل السعادة فيدخل الجنة، وقد يعمل الشقي عمل أهل السعادة فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الشقاوة فيدخل النار كما جاء في حديث ابن

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٧٢).

مسعود – رضي الله عنه – في ذلك. وفي ذلك حكم لا يعلمها إلا الله – تعالى –، ومن أطلعه عليها"[١].

٦- ومن نماذج الانتحال -أيضًا- ما ذكره أبو عَذْبَة في تحرير المسألة الثالثة من المسائل المختلف فيها لفظًا وهي مسألة: هل الكافر منعم عليه أم لا؟

يقول أبو عَذْبَة: "المسألة الثالثة: هل الكافر منعم عليه أم لا؟ قال الشيخ -الأشْعَرِيّ- -رضي الله عنه-: لم ينعم عليه لا دنيا ولا أخرى، قال القاضي أبو بكر: أنعم عليه نعمة دنيوية، وقالت القدرية: قد أنعم عليه دنيويًّا ودينيًّا، والنعمة الدينية كالقدرة على النظر المؤدي إلى معرفة الله – تعالى –. واستدل الشيخ بأن الله تعالى- أعطاهم ملاذًا على طريق الاستدراج...[٢]".

وهذا النصُّ بتمامه ذكره الشيخ بن أبي الطَّيِّب في بيان تحرير المسألة حيث قال: " تحرير المسألة الثالثة: هل على الكافر نعمة؟ قال الشيخ – الأشْعَرِيّ- -رضي الله عنه-: لم ينعم عليه لا دنيا ولا أخرى، قال القاضي أبو بكر: أنعم عليه نعمة دنيوية، قالت القدرية: قد أنعم عليه دنيويًّا ودينيًّا، والنعمة الدينية كالقدرة على النظر المؤدي إلى معرفة الله

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٧٩، ٤٨٠).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٧٧).

– تعالى –. واستدل الشيخ بأن الله تعالى– أعطاهم ملاذًا على طريق الاستدراج... "[1].

ثم ساق أبو عَذْبَة نفس الأدلة التي استدل بها الشيخ بن أبي الطَّيِّب في بيان المسألة.

٧–واختتم أبو عَذْبَة المسألة بما اختتم به الشيخ ابن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ.

يقول أبو عَذْبَة: "وعند التحقيق: يرجع إلى نزاع لفظي؛ لأن من نظر إلى عموم النعمة قال: النعمة ما يتنعم به الإنسان في الحال أو في المآل، ومن راعى فيها خصوصًا قال: النعمة في الحقيقة ما يكون محمود العاقبة، وكلا القولين صحيح"[2].

والنصُّ ذاته قد ذكره الشِّيرَازِيّ حيث قال: "وعند التحقيق: يرجع إلى نزاع لفظي؛ لأن من نظر إلى عموم النعمة قال: النعمة ما يتنعم به الإنسان في الحال أو في المآل، ومن راعى فيها خصوصًا قال: النعمة في الحقيقة ما يكون محمود العاقبة، وكلا القولين صحيح"[3].

٨–ذكر الشَّارِح بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ تتمة للمسألة السابقة فتحدث عن مسألة الرزق، ويلاحظ أن أبا عَذْبَة قد انتحلها –أيضًا–.

يقول أبو عَذْبَة: "ويقرب من هذه المسألة مسألة الرزق.

---

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٨٦).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٧٩).
(٣) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٨٩).

وتحريرها: أن الرزق لغة: الحظ، والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان للانتفاع به، وتمكنيه منه. والمعتزلة لما استحالوا من الله -تعالى- أن يمكن من الحرام لأنه منع من الانتفاع به، وأمر بالزجر عنه خصوا الرزق بالحلال، فمن عمَّم الرزق على الحلال والحرام -وهو مذهب أهل السنة-؛ قال: الرزق ما يتغذى به أو ينتفع به حلالًا كان أو حرامًا؛ قال الله - تعالى -: وَمِنۡ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا ﴿١٦٤﴾ [هود: ٦]، ومن خصصه قال: الرزق في الحقيقة ما يكون حلالًا مباحًا مشروعًا؛ قال الله - تعالى-: وَمِنۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُمۡ ﴿١٦٤﴾ [البقرة: ١٥٤] والحرام لا يجوز الإنفاق منه"(١).

والمسألة بتمامها قد ذكرها الشِّيرَازِيّ حيث يقول: "ويقرب من هذه المسألة مسألة الرزق.

وتحريرها: أنَّ الرزقَ لغة: هو الحظ، والعرف خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان للانتفاع به، وتمكنيه منه، والمعتزلة لما استحالوا من الله -تعالى- أن يمكن من الحرام لأنه منع من الانتفاع به، وأمر بالزجر عنه خصوا الرزق بالحلال، فمن عمَّم الرزق على الحلال والحرام؛ قال الرزق: ما يفتدى به أو ينتفع به حلالًا كان أو حرامًا؛ قال الله - تعالى -: وَمِنۡ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا ﴿١٦٤﴾ [هود: ٦]، ومن خصصه قال: الرزق في الحقيقة ما يكون

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٧٩).

حلالًا مباحًا شرعًا؛ قال الله – تعالى–: ﴿وَمِن يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ [البقرة: ١٥٤] والحرام لا يجوز الإنفاق منه"[1].

٩- ومن النماذج المثبتة للانتحال –أيضًا– ما ورد في تحرير المسألة الرابعة من المسائل اللفظية وهي حكم بقاء الرسالة بعد موت الرسول.

يقول أبو عَذْبَة: " وتحرير المسألة: أن رسالة نبينا –صلى الله عليه وسلم– وكل نبي هل تبقى بعد موتهم؟ وهل يصح أن يقال: كلٌّ منهم رسول الآن حقيقة أو لا؟

قال أبو حنيفة – رضي الله عنه –: إنه رسول الآن حقيقة، وقالت الكرامية: لا، ونقل عن الشيخ أبي الحسن الأَشْعَرِيّ –رضي الله عنه– قال إنه الآن في حكم الرسالة، وحكم الشيء يقوم مقام أصله، وعليه بعض العراقيين من أصحابنا الشَّافِعِيّة كالماورديّ.

واستدل الكرَّاميَّة القائل بعدم الرسالة بعد موت الرسول: بأن الرسالة عرض، والعرض لا يبقى زمانين، ولا رسول بعده لأنه خاتم النبيين فتنتفي الرسالة لانتفاء محل تتجدد عليه وتقوم به، وأن الرسالة كالعلم فإن الله – تعالى– لا يقبضه قبضًا ينزعه من العلماء، ولكن يقبضه بقبض العلماء كما ورد في الحديث الصحيح، واستدل من قال إنه –صلى الله عليه وسلم– باقٍ على رسالته ونبوته بعد موته حقيقة، وهو الحق كما كان رسولًا في الماضي؛ لأنه

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٢٨٩).

لو لم يكن رسولًا الآن لما صح إسلام مسلمٍ بعد موته، وهو باطلٌ بالإجماع، وبأن كلمة الشهادة المشتملة على أن محمدًا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صريحة في كونه –صلى الله عليه وسلم– رسولًا في الحال، وتلك الكلمة صحيحة بالإجماع، ولو كان كما قال، لوجب أن يقال: وأشهد أن محمدًا كان رسول الله"(١).

وهذا النص قد أورده ابن أبي الطَّيِّب بتمامه حيث قال: "تحرير المسألة: أن رسالة نبينا وكل نبي هل تبقى بعد موتهم؟ وهل يصح أن يقال: إن كلًّا منهم رسول الآن حقيقة أو لا؟

قال النعمان – رضي الله عنه –: إنه رسول الآن، وقال الكرامية: لا، وقال الشيخ أبو الحسن الأَشْعَرِيّ –رضي الله عنه–: إنه في حكم الرسالة الآن، وحكم الشيء يقوم مقام أصله، وعليه بعض العراقيين من أصحابنا الشَّافِعِيّة كالماورديّ.

واستدل القائل بعدم بقاء الرسالة بعد موت الرسول: بأن الرسالة عرض، والعرض لا يبقى زمانين، ولا رسول بعده لأنه خاتم النبيين فتنتفي الرسالة لانتفاء محل تتجدد عليه وتقوم به، وأن الرسالة كالعلم فإن الله –تعالى– لا يقبضه قبضًا فينزعه من العلماء، ولكن يقبضه بقبض العلماء كما ورد في الحديث الصحيح، واستدل من قال إنه –صلى الله عليه وسلم– رسول في الحال كما كان رسولًا في الماضي بأنه لو لم يكن رسولًا الآن لم يصح إسلام

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٨٠، ٢٨١).

مسلم بعد موته، وهو باطل بالإجماع، وبأن كلمة الشهادة المشتملة على أن محمدًا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صريحة في كونه –صلى الله عليه وسلم– رسولًا في الحال، وتلك الكلمة صحيحة بالإجماع، ولو كان كما قال، لوجب أن يقال: وأشهد أن محمدًا كان رسول الله"(١).

وإذا انتقلنا إلى المسألة السادسة من المسائل اللفظية، وهي مسألة: إيمان المقلد، نجد أثر الانتحال –أيضًا– جليًّا، فقد نقل المسألة كما أوردها ابن أبي الطَّيِّب، وسأضرب لذلك نموذجًا من قلب مسألة إيمان المقلد، حيث قال أبو عَذْبَة: "ونقل الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري –رحمه الله تعالى– أن القول بتكفير العوام من مفتريات الكرامية على الأشْعَرِيّ، بسبب الاختلاف في تفسير الإيمان، فإنهم يقولون الإيمان هو الإقرار المجرد، وإلا لزم انسداد طريق التمييز بين المؤمن والكافر؛ لأنه إنما يفرق بينهما بالإقرار، وليتهم قالوا: المقر باللسان وحده مؤمن عندنا، بل قالوا: هو مؤمن حقًّا عند الله –تعالى–، فالمنافق مؤمن عندهم، مع أن الله – تعالى– سماهم كفارًا، ونفى عنهم الإيمان حيث قال –تعالى–: وَمِنۡ مَّوۡتِهَاۚ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖۖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ﴿١٦٤﴾ [البقرة: ٨]، ويشهد عليهم بالكذب، حيث قال – تعالى–: وَمِنۡ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٦٤﴾ [المنافقون: ١]، ويقولون: المكره على الكفر كافرٌ مع أن قلبه مطمئن بالإيمان، ثم يجعلونه من أهل النار، ويجعلون المنافق من أهل الجنة، وفساده ظاهر.

---

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٤٩١، ٤٩٢).

وعند الأشْعَرِيّ الإيمان هو التصديق بالقلب كما قال به الإمام أبو حنيفة، والظن بجميع العوام أنهم يصدقون بالقلب، وما ينطوي عليه من العقائد وتطمئن به القلوب، فالله أعلم به، وأما قوله بالاستدلال فأمره سهل؛ لأنه لم يشترط أن يستدل على الأصول على الوجه الذي يشترطه المعتزلة، وإنما اشترط نوعًا من الاستدلال هو مركوزٌ في الطباع كما مر في حديث الأعرابي، ولا يلزم منه تكفير العوام، مع أنه نقل عن بعض أصحاب الإمام أبي حنيفة مثله، وعنه ما يقاربه كما سبق"(١).

وهذا النص قد ذكره الشَّارِح ابن أبي الطَّيِّب بتمامه، فقال: "ونقل الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري -رحمه الله تعالى- أن القول بتكفير العوام من مفتريات الكرامية على الأشْعَرِيّ، ومن تلبساتهم على العوام بسبب الاختلاف في تفسير الإيمان، فإنهم يقولون الإيمان هو الإقرار المجرد، وإلا لزم انسداد طريق التمييز بين المؤمن والكافر؛ لأنه إنما يفرق بينهما بالإقرار، وليتهم قالوا: المقر باللسان وحده مؤمن عندنا، بل قالوا: هو مؤمن حقًّا عند الله -تعالى-، فالمنافق مؤمن عندهم، مع أن الله -تعالى- سماهم كفارًا، ونفى عنهم الإيمان حيث قال - تعالى-: وَمِنۡ مَّوۡتِهَاۚ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖۖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ﴿١٦٤﴾ [البقرة: ٨]، وشهد عليهم بالكذب؛ حيث قال -تعالى-: وَمِنۡ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٦٤﴾ [المنافقون: ١]، والمكره على الكفر كافرٌ مع أن قلبه مطمئن بالإيمان، ثم يجعلونه من أهل

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٢٩٧، ٢٨٠).

النار، ويجعلون المنافق من أهل الجنة، وفساده ظاهر.

وعند الأَشْعَرِيّ الإيمان هو التصديق بالقلب كما قال به الإمام أبو حنيفة، والظن بجميع عوام المسلمين أنهم يصدقون بالقلب، وما ينطوي عليه من العقائد وتطمئن به القلوب، فالله أعلم به، وأما قوله بالاستدلال فأمره سهل؛ لأنه لم يشترط أن يستدل على الأصول على الوجه الذي يشترطه المعتزلة، وإنما اشترط نوعًا من الاستدلال هو مركوز في الطباع كما مر في حديث الأعرابي، ولا يلزم منه تكفير العوام، مع أنه نقل عن بعض أصحاب الإمام أبي حنيفة -رضى الله عنه-مثله، وعنه ما يقاربه كما سبق"[1].

١٠- أن أبا عَذْبَة بعد أن انتهى من مسألة إيمان المقلد ذكر أبياتًا من شعر الإمام القشيري، مما يجعل القارئ في حيرة من أمره، ما السبب في ذكرها في هذا الموضع؟

يقول أبو عَذْبَة: "...انتهى كلام القشيري، ومن شعره:

يا مَنْ تَقَاصَر شُكْرِي عن أَيادِيه ∴ فكَلَّ كُلُّ لسانٍ عَنْ مَعَالِيه

وجُودهُ لم يَزِلْ فَرْدًا بلاشبَهٍ ∴ عالي عن الوقتِ ماضيهِ وآتيهِ

لا دَهْرَ يخلقهُ لا قهرَ يلحقهُ ∴ لا كشفَ يظهرهُ لا سترَ يخفيهِ

لاعدَّ يجمعهُ لا ضدَّ يَمْنعهُ ∴ لا حَدَّ يَقْطَعهُ لا قطرَ يحويهِ

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥١٣، ٥١٤).

لا كونَ يحصرهُ لاعونَ ينصرهُ ∴ وليسَ في الوهمِ معلومٌ يُضاهيهِ

جـــــــلالهُ أزلي لا زوالَ لــهُ ∴ وملكُهُ دائمٌ لا شـيءَ يَنْفِيهِ (١)

إلا أننا نجد الكلام في موضوعه الأصلي عند ابن أبي الطَّيِّب أكثر انسجامًا، حيث إنه بعد انتهائه من مسألة إيمان القلد قال: " وإذ قد وفينا هذا المقام حقه من الكلام حان أن نوفي بما وعدنا من ترجمة الأستاذ أبي القاسم القشيري النيسابوري صاحب الرسالة المشهورة والديانة المأثورة..."، ثم ذكر الأبيات السابقة لتتم بها الترجمة، فظهر الخلل عند أبي عَذْبَة؛ لأنه قام بحذف التراجم التي ذكرها ابن أبي الطَّيِّب في شرح منظومة السُّبْكِيّ، ولما استأنس أبو عَذْبَة بقسطٍ من شعر المترجم له (الإمام القشيري)؛ شعر القارئ أن في الموضع خللًا وبترًا للسياق، بينما السياق متناغم في موضعه الأصيل من شرح ابن أبي الطَّيِّب.

١١- وإذا انتقلنا إلى المسائل المختلف فيها معنويًّا بين الاشاعرة والمَاتُرِيدِيّة نجد أن أبا عَذْبَة في الرَّوْضَة البَهِيَّة خصص لها الفصل الثاني، وأنه انتحلها من كلام الشَّارِح ابن أبي الطَّيِّب، ومثال ذلك ما ورد في المسألة الأولى وهي: هل يجوز لله -تعالى- أن يعذب العبد المطيع أم لا؟

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٣٠٠).

يقول أبو عَذْبَة: " الفصل الثاني في المسائل المختلف فيها اختلافًا معنويًّا وهي ستُّ مسائل، المسألة الأولى وهي أنه هل يجوز لله – تعالى– أن يعذب العبد المطيع أم لا؟... فالشيخ –الأشْعَرِيّ– جوزه عقلًا ولم يجوزه شرعًا؛ لما ورد في الخبر الصادق من وعده، والإمام أبو حنيفة –رضي الله عنه– لم يجوزه مطلقًا لا عقلًا ولا شرعًا؛ إذ نقل عنه: "أنه لا يجوز في بداية العقول تعذيب المطيعين"(١).

بينما نجد النص بتمامه قد ذكره الشيخ بن أبي الطَّيِّب حيث إنه ساق أبيات النونية أولًا فقال:

لله تَعْذِيبُ المطِيعِ ولَوْ جَرَى ∴ مَا كَانَ مِنْ ظُلْمٍ وَلا عُدْوَانِ

متصرفٌ في مُلْكِهِ فَلَهُ الذِي ∴ يَخْتَارُ لَكِنْ جَادَ بِالإِحسَانِ

فَنَفَى العِقَابَ وقَالَ سَوْفَ أُثِيبُهُمْ ∴ فَلَهُ بِذَاكَ علَيْهِم فضْلانِ

هَذَا مَقَالُ الأَشْعَرِيّ إمَامِنَا ∴ وسِوَاهُ مَأثُورٌ عَن النُّعْمَانِ(٢)

ثم ذكر الشيخ ابنُ أبي الطَّيِّب شرحه للأبيات السابقة وهي ذاتها ما نحله عنه أبو عَذْبَة.

يقول الشيخُ ابنُ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ: "ش: قوله – دام ظله–:" لله تعذيب المطيع" إشارة إلى المسألة الأولى من المسائل المختلف فيها

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٣١٢).
(٢) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥٣٢).

اختلافًا معنويًّا، وهي أنه هل يجوز لله – تعالى– أن يعذب العبد المطيع؟

فالشيخ –الأشْعَرِيّ– جوزه عقلًا وإن لم يجوزه شرعًا؛ لما ورد في الخبر الصادق من وعده، والإمام أبو حنيفة – رضي الله عنه – لم يجوزه مطلقًا لا عقلًا ولا شرعًا؛ إذ نقل عنه أنه لا يجوز في بداية العقول تعذيب المطيعين"[(١)].

١٢- ومن أدلة الانتحال أيضًا أنَّ أبا عَذْبَة قد نقل عن الشَّارِح الشِّيرَازِيّ ما ذكره في تقريب الخلاف بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة في المسألة السابقة –تعذيب المطيع–، حيث قال: "ثم اعلم أن الخطب في هذه المسألة إنما كان هينًا؛ لأنَّ الكلَّ متفقون على عدم وقوع تعذيب المطيع، لكن الاختلاف في المدرك، فالمدرك عند النعمان العقل والشرع، وعند الأشْعَرِيّ هو الشرع فقط؛ إذ لا خلاف في وعده لقوله – تعالى –: ﴿وَمِنَ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ﴿١٤٧﴾﴾ [النساء: ١٤٧].

هذا على تقدير صحة النقل عن الإمامين فإن الشيخ أبا القاسم القشيري–رحمه الله –تعالى– ذكر أن القول بجواز تعذيب المطيع مما افتري على الأشْعَرِيّ، ولبس على العوام لأجل التشنيع بأنه قائل بأن الله –تعالى– لا يجازي المطيعين على إيمانهم وطاعتهم، ولا يعذب الكفار والعصاة على كفرهم

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥٣٢، ٥٣٣).

ومعاصيهم، هكذا شنعوا، وإنما الخلاف في أن المعتزلة ومن سلك سبيلهم في التعديل والتجوير زعموا أنه يجب على الله – تعالى– أن يثيب المطيعين ويعذب العاصين، وقال أهل السنة إن الله –تعالى– لا يجب عليه شيء، وله أن يتصرف في عباده بما شاء.

وإذا عرفت أنَّ الخلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على قاعدة التحسين والتقبيح كما نقله الشيخ أبو القاسم القشيري، والإمام أبو حنيفة – رضي الله عنه – يبطل هذه القاعدة، فكيف يتصور الخلاف بينه وبين الشيخ الأشْعَرِيّ في هذه المسألة ؟[1]"

وهذا عينُ ما ذكره الشَّارِحُ ابنُ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، حيث قال: "ثم اعلم أنَّ الخطبَ في هذه المسألة إنما كان هينًا؛ لأن الكل متفق على عدم وقوع تعذيب المطيع، لكن الاختلاف في المدرك.

فالمدرك عند النعمان العقل والشرع، وعند الأشْعَرِيّ هو الشرع فقط؛ إذ لا خلاف في وعده لقوله – تعالى–: وَمِنَ مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ إِن شَكَرۡتُمۡ وَءَامَنتُمۡ ﴿١٤٧﴾ [النساء: ١٤٧].

هذا على تقدير صحة النقل عن الإمامين [العظيمي الشأن في التدقيق]، فإن الشيخ أبا القاسم القشيري–رحمه الله تعالى– ذكر أن القول بجواز تعذيب المطيع مما افتري على الأشْعَرِيّ، ولبس على العوام لأجل التشنيع بأنه قائل بأن الله –تعالى– لا يجازي المطيعين على إيمانهم وطاعتهم، ولا يعذب الكفار

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٣١٤، ٣١٥).

والعصاة على كفرهم ومعاصيهم، هكذا شنعوا، وإنما الخلاف في أن المعتزلة ومن سلك سبيلهم في التعديل والتجوير زعموا أنه يجب على الله -تعالى- أن يثيب المطيعين ويعذب العاصين، وقال أهل السنة إن الله -تعالى- لا يجب عليه شيءٌ، وله أن يتصرف في عباده بما شاء.

وإذا عرفتَ أن الخلاف في هذه المسألة مبني على قاعدة التحسين والتقبيح كما نقله الشيخ أبو القاسم القشيري، والإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه - يبطل هذه القاعدة، فكيف يتصور الخلاف بينه وبين الأشْعَرِيّ في هذه المسألة ؟"(١).

١٣- أن ابن أبي الطَّيِّب التزم بذكر تراجم للأعلام الوارد ذكرهم في المنظومة، فجعل هذا شرطًا له، ووفَّاه في مواضعه، لكنَّ أبا عَذْبَة لم يشترط هذا، لكنه بعد انتهائه من مسألة الاسم والمسمى ذكر ترجمة للإمام فخر الدين الرازي، فانتبه محقق الرَّوْضَة البَهِيَّة لذلك وعلق في الهامش ما نصه: "في (جـ) في الهامش مكتوب هذه العبارة "لم يفهم مناسبة ذكر هذه الترجمة في بحث ما وقع بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة" يقول المحقق: "وأنا -أيضًا- أتعجب من ذكر هذه الترجمة، وأتساءل لماذا أوردها المؤلفُ هنا؟"(٢).

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥٣٧، ٥٣٨).
(٢) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٣٧٠).

والجواب: أنَّ أبا عَذْبَة لما انتحل الكتابَ وقع منه هذا الخطأ فترجم للرازي، ولم يشترط ترجمةً لعَلَمٍ من الأعلام مثلما اشترط ابنُ أبي الطَّيِّب شارح المنظومة، الذي صرح بذلك في أكثر من موضع.

١٤- وفي صفة الكلام يقول أبو عَذْبَة: "...هذا مذهب الأَشْعَرِيّ الذي صحَّ عنه بنقل الأئمة الثقات، وهو موافقٌ لما ذكر الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر، ونقله عنه المحققون الثقات من أصحابه، وأما قوله: قالت الأشاعرة: "ما في المصحف ليس بكلام الله -تعالى-، وإنما هو عبارةٌ عنه"، فعلى تقدير صحة هذه العبارة عن الشيخ محمولة على ما نقله الأئمة الثقات الذين هم أساطين الأشاعرة، أن يراد بما في المصاحف نفس الحروف المؤلفة، والكلمات المنتظمة، كما قال به الإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه"(١).

والنص بتمامه ذكره الشَّارِح ابن أبي الطَّيِّب، حيث قال: "هذا مذهب الأَشْعَرِيّ الذي صح عنه بنقل الأئمة الثقات، وهو موافقٌ لما ذكر الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر أولًا، ونقله عنه المحققون الثقات من أصحابه.

وأما قوله: قالت الأشاعرة: "ما في المصحف ليس بكلام الله -عز وجل-، وإنما هو عبارة عنه ": فعلى تقدير صحة هذه العبارة عن الشيخ محمولة على ما نقله الأئمة الثقات الذين هم أساطين الأشاعرة، أن يراد بما في المصاحف نفس الحروف المؤلفة، والكلمات المنتظمة، كما قال به الإمام أبو

(١) الرَّوْضَة البَهِيَّة، صـ(٣٧٣، ٣٧٤).

حنيفة – رضي الله عنه –"[1].

ومن خلال هذه النماذج يتضح أن أبا عَذْبَة قد انتحل كتابَه "الروضة البهية" من شرح الشيرازيّ على منظومة العلامة تاج الدين السُّبْكِيّ، فقام بحذف أبيات المنظومة، وحذف تراجم الأعلام التي ذكرها الشَّارِح، ولم يذكر اسمه إلا في مواضع قليلة، فذكره مرتين بالشِّيرَازِيّ، ومرة بشارح النونية، مع أن الكلام قبل الإحالة وبعدها منحولٌ من قول الشِّيرَازِيّ؛ مما يدل على ثبوت الانتحال.

وقد استشهدتُّ بهذه النماذج؛ لإثباتِ إدانةُ الانتحال، وليُردَّ الحقُّ إلى أصحابه، فكلُّ شُهرةٍ حققها كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة كان شرحُ الشِّيرَازِيّ أولى بها، وكلُّ إشادةٍ بأسلوب الرَّوْضَة البَهِيَّة ومنهجيته وحسنِ ترتيبِ مسائلِهِ يرجع في الأصل لكتاب شرح الشِّيرَازِيّ، وكلُّ موضعٍ تمَّ الاستشهادُ فيه بالرَّوْضَة البَهِيَّة كان الأصلُ أن يُستشهَدَ به بما ورد في شرح الشِّيرَازِيّ.

(١) شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، صـ(٥٥٩، ٥٦٠).

الخاتمة

أولًا: نتائج البحث.

من خلال هذا البحث توصلت إلى النتائج الآتية:

١- أن الانتحال يعد ضربًا من السرقة؛ ومعناه في الشعر: أن يأخذ الشاعر قصيدة أو أبياتًا لشاعر آخر وينتحلها لنفسه.

٢- أن العلماء قد فرقوا بين الانتحال والادِّعاء، فالانتحال هو الادعاء جملة، ولا يقال منتحل إلا لمن ادَّعى شعرًا لغيره وهو يقول الشعر، وأما إن كان لا يقول الشعر فهو مُدَّعٍ غيرُ منتحِلٍ.

٣- أن للانتحال درجات منها: النسخ والسلخ والإلمام والأخذ.

٤- أن البلاغيين قد فرقوا بين الانتحال والاقتباس، فالاقتباس محمودٌ؛ لأنهُ تضمينُ الكلامِ شيئًا من القرآنِ أو الحديثِ، لا على أنه منه، وهو مأخوذ من القبس، فالمقتبس يضيء كلامه بشيء من الكتاب أو السنة على سبيل التضمين.

٥- لم يقتصر الانتحال على الأدب شعره ونثره فحسب، بل إنه ظاهرة واردة في مختلف العلوم، ومنها علم الكلام.

٦- أن ناظم النونية تاج الدين السُّبْكِيّ قد حصر المسائل الخلافيَّة بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة في نوعين: إما لفظية، أو معنوية ولا ثالث لهما، وبين أن هذه المسائل لا يترتب عليها شيءٌ من لوازم الفرقة سواء كان تطاعنًا وقدحًا في عقيدة الآخر، أو تفسيقًا، أو تبديعًا، أو تكفيرًا، فالكلُّ معتصمٌ بالسنة، متمسكٌ بها، وقد بيَّن الشَّارِح الشِّيرَازِيّ

أن هذا الخلاف واردٌ، وقد ضرب لذلك ثلاثةَ أمثلةٍ في اختلافِ الأشاعرة مع الشيخ الأشْعَرِيّ، ومع هذا أقرُّوا بإمامتِه واتِّباعِهِ دون خروجٍ عنه، وهذا هو بيت القصيد.

٧- أنَّ شرح الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ يعد من أوائل الكتب التي صنفت في دراسة المسائل الخلافيَّة بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، وأنه قد أثر فيمن جاء بعده، وأن أبا عَذْبَة قد انتحل كتابه الرَّوْضَة البَهِيَّة من شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ، لكنَّ شرح الشِّيرَازِيّ لم يحظ بأي شهرة مما حققها الرَّوْضَة البَهِيَّة، رغم أنه هو الأجدر بهذه الشهرة.

٨- أن الشَّارِح محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ كان خير نموذج للعالِم الأشْعَرِيّ، وقد تبينت روح التسامح والوسطية التي يتبناها المنهج الأشْعَرِيّ في ثنايا كلامه، وأنه كان موفقًا في نزعته التقريبية، بعيدًا كل البعد عن مظاهر التعصب الممقوت، مما جعل الشرح متميزًا عن المصنفات الأخرى في علم الخلافيات التي شابها روح التعصب، ومحاولة إظهار الغلبة.

٩- كما تبين أنه –الشيرازي– كان دقيقًا في تحرير محل النزاع في مسائل الكتاب، وهذا مما تفرد به عن جميع الكتب المصنفة في علم الخلافيات، حيث إنها كانت مقتصرة إما على عرض الآراء فقط، أو بسوقها مشفوعة بالأدلة دون البحث عن أغوار محل النزاع، الذي على أساسه سيحدد نوع الخلاف.

١٠- أن الشَّارِح –الشيرازي- كان أمينًا في عرض الأدلة، متبحرًا في أصنافٍ شتَّى من العلوم، فأخرج الكتابَ من دائرة البحث الكلامي البحت إلى دائرة البحث التكاملي، وذلك لتوقف تحرير محل النزاع عليها، فربط دائرة البحث الكلامي بدوائر العلوم الأخرى مثل علم أصول الفقه، والمنطق، وأصول اللغة، والبلاغة، وعلم الرجال، ومعرفة طبقاتهم، وكان هذا جليًّا في شرح المنظومة.

١١- أن الشيخ محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ صنَّف شرحه على منظومة السُّبْكِيّ في حياة ناظمها الشيخ تاج الدين السُّبْكِيّ، عندما قدم غوطة دمشق سنة ٧٥٧هـ.

١٢- أن الشيخ تاج الدين السُّبْكِيّ قد نصَّ في طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى على اطلاعه على هذا الشرح، وعرضه عليه واستحسانه، وثنائه عليه.

١٣- أن الشيخ أبا عَذْبَة كان متأخرًا في كتابة الرَّوْضَة البَهِيَّة عن شرح الشِّيرَازِيّ، حيث إنه شرع في كتابتها في مكة المكرمة سنة ١١٢٥هـ.

١٤- أن الشيخ أبا عَذْبَة قد اتبع في كتابه الرَّوْضَة البَهِيَّة المنهجَ نفسَهُ الذي اتبعه الشيخُ ابنُ أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ في كتابه سواء في تحرير محل النزاع في المسائل، أو الاستشهاد بالأدلة، مما لا يدع مجالًا للشك أن أبا عَذْبَة قد انتحل كتابه الرَّوْضَة البَهِيَّة من شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ.

ثانياً: توصيات البحث.

١- تنبيه الباحثين المشتغلين بدراسة علم الكلام إلى أهمية كتاب شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، وأنه أولى بالدراسة والشهرة من كتاب الرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة لأبي عَذْبَة.

٢- العناية بتدريس المسائل الخلافيَّة، لغرس روح التنوع والتسامح وقبول الآخر بين الباحثين، بالإضافة إلى إكسابهم رحابة الأفق، وقبول الآخر.

٣- توجيه الباحثين إلى التراث الكلامي، دراسة وتحقيقًا لتخريج جيل قادر على الجمع بين الأصالة والمعاصرة، ليساهم في نشر رسالة الأزهر نحو التراث العربي والإسلامي، وليقوم بدوره في تفنيد الشبهات التي يرددها أعداء التراث، في زمن تعالت فيه أبواق التغريب.

***

مراجع البحث

١- أبو منصور المَاتُرِيدِيّ وآراؤه الكلامية، للدكتور/ علي المغربي، طبع بمكتبة وهبة سنة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٢- الأعلام، خير الدين بن محمود للزركلي، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، ط. الثانية عشرة، (١٩٩٧م).
٣- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
٤- الإيضاح في علوم البلاغة- للخطيب القزويني -دار الجيل- بيروت، د.ت.
٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشَّافِعِيّ، طبعة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
٦- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة، (٢٠٠٣م).
٧- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأَشْعَرِيّ، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، طبعة المكتبة الأزهرية، ط. الأولى، د. ت.
٨- تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله المتوفى (٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: الأولى، (١٤١٩هـ)، (١٩٩٨م).

٩- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي المتوفى (١١١١هـ)، دار صادر – بيروت، د.ت.
١٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد – الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٠٢هـ)، طبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند، ط. الأولى (١٣٤٩هـ).
١١- ديوان النابغة الذبياني تحقيق عباس بن عبد الساتر، دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
١٢- الرَّوْضَة البَهِيَّة فيما بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة – لحسن بن عبد المحسن – الشهير بأبي عَذْبَة، تحقيق د/ أحمد ليلة، " رسالة ماجستير"، كلية أصول الدين بالقاهرة، (١٤٠٩هـ) – (١٩٨٩م).
١٣- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل المتوفى(١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط: الثالثة، (١٤٠٨هـ) – (١٩٨٨م).
١٤- سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، ١٩/ ٤٦٠- ٤٦٣ بتصرف، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، طبعة دار ابن كثير، (١٤٠٦هـ)- (١٩٨٩م).

١٦- شرح أكمل الدين علي وصية الإمام أبي حنيفة، الشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي (ت٧٨٦هـ)، تحقيق د/ ربيع خليفة عبد الصادق، " رسالة ماجستير"، مكتبة كلية أصول الدين بالقاهرة، تحت رقم (١٧٥)، (١٤١٤هـ)- (١٩٩٣م).

١٧- شرح الشِّيرَازِيّ على منظومة العلامة السُّبْكِيّ في بيان الاختلاف بين الأَشْعَرِيّة والمَاتُرِيدِيّة في علم التوحيد، لنور الدين محمد بن أبي الطَّيِّب الشِّيرَازِيّ، كان حيًّا سنة (٧٥٧هـ)، رسالة ماجستير في معهد المخطوطات، أعدها صاحب البحث.

١٨- شرح المقاصد، الإمام مسعود بن عمر عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني، طبعة دار الطباعة العثمانية، (١٢٧٧هـ).

١٩- طبقات الشَّافِعِيّة الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكِيّ، (ت ٧٧١ هـ)، طبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

٢٠- طبقات الشَّافِعِيّة، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) ، تحقيق د/ الحافظ عبد العليم خان، طبعة عالم الكتب بيروت، ط. الأولى، (١٤٠٧هـ).

٢١- طبقات الشَّافِعِيّة، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ، تحقيق عادل نويهض، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثالثة، (١٤٠٢هـ)، (١٩٨٢م).

٢٢- طبقات الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١هـ، تحقيق الأستاذ/ طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (١٤٢٢هـ)- (٢٠٠١م).
٢٣- العقائد النسفية، للإمام أبي حفص عمر بن النسفي شرح العلامة التفتازاني، ومعها حاشية الكستلي وحاشية البهشتي، طبعة الجمعية الإسلامية الصينية، بكين، (١٩٨٥م).
٢٤- العقيدة الإسلامية والقضايا الخلافيَّة عند علماء الكلام، للدكتور/ كمال الدين نور الدين مرجوني البوغيسي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، سنة (٢٠١٤م).
٢٥- علم الكلام عند الإمام أبي عَذْبَة في كتابه المطالع السعيدة على متن الحفيدة، دراسة وتحقيق د/ أحمد عبد الرزاق خلف، والسيدة رانيا إبراهيم محمد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الثامن، العدد الثالث والثلاثين، (٢٠١٧م).
٢٦- العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر، القاهرة، (٢٠٠٩م).
٢٧- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري المتوفى سنة ٣٩٥هـ، ضبط نصه د/ مفيد قميحة، طبعة دار الكتب العلمية -بيروت- د. ت.

٢٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبعة وكالة المعارف -تركيا، (١٣٦٠هـ)، (١٩٤١م).
٢٩- لسان العرب، لابن منظور، مادة نحل، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
٣٠- مجموع رسائل الجاحظ، تحقيق د/ محمد طه الحاجري، ط١، دار النهضة العربية- بيروت، (١٩٨٣م).
٣١- المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة؛ وبهامشها المسامرة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، (١٤٢٣هـ)- (٢٠٠٢م).
٣٢- المسائل الخلافيَّة بين الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، لبسام عبد الوهاب الجابي، طبعة دار ابن حزم، بيروت لبنان، سنة (٢٠٠٣م).
٣٣- المطالع السعيدة، مخطوطات الحرم المكي رقم (٧٦) توحيد.
٣٤- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، (١٤١٠هـ)، (١٩٩٠م).
٣٥- معجم المطبوعات العربية، ليوسف بن إليان سركيس، مطبعة سركيس، مصر (١٣٤٦هـ) . (١٣٢٨م).
٣٦- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، طبعة دمشق، (١٩٩١م).

٣٧- معجم مصطلحات النقد العربي القديم، د/ أحمد مطلوب، طبعة لبنان ناشرون، ط الأولى، (٢٠٠١م).
٣٨- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده (ت٩٦٨هـ) مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة، (١٩٦٨م).
٣٩- نتائج أفكار الثقات لأبي عَذْبَة، مخطوط في دار الكتب المصرية، رقم (١٠٠٩٠)، (ميكروفيلم)، رقمه العام (٣٩٤٤٧).
٤٠- نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين المَاتُرِيدِيّة والأَشْعَرِيّة في العقائد، لعبد الرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده المُتوفَّى سنة (١٠٧٨ هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور/ جميل إبراهيم السيد، ونال بها درجة الماجستير في أصول الدين، شعبة العقيدة والفلسفة من كلية أصول الدين بالقاهرة سنة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
٤١- نقض عقائد الأشاعرة والمَاتُرِيدِيّة، خالد بن علي المرضي الغامدي، طبعة دار أطلس الخضراء، الرياض، سنة (١٤٣٠هـ)، (٢٠٠٩م)،
٤٢- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبعة وكالة المعارف الجليلة باستانبول، (١٩٥٠م).

***